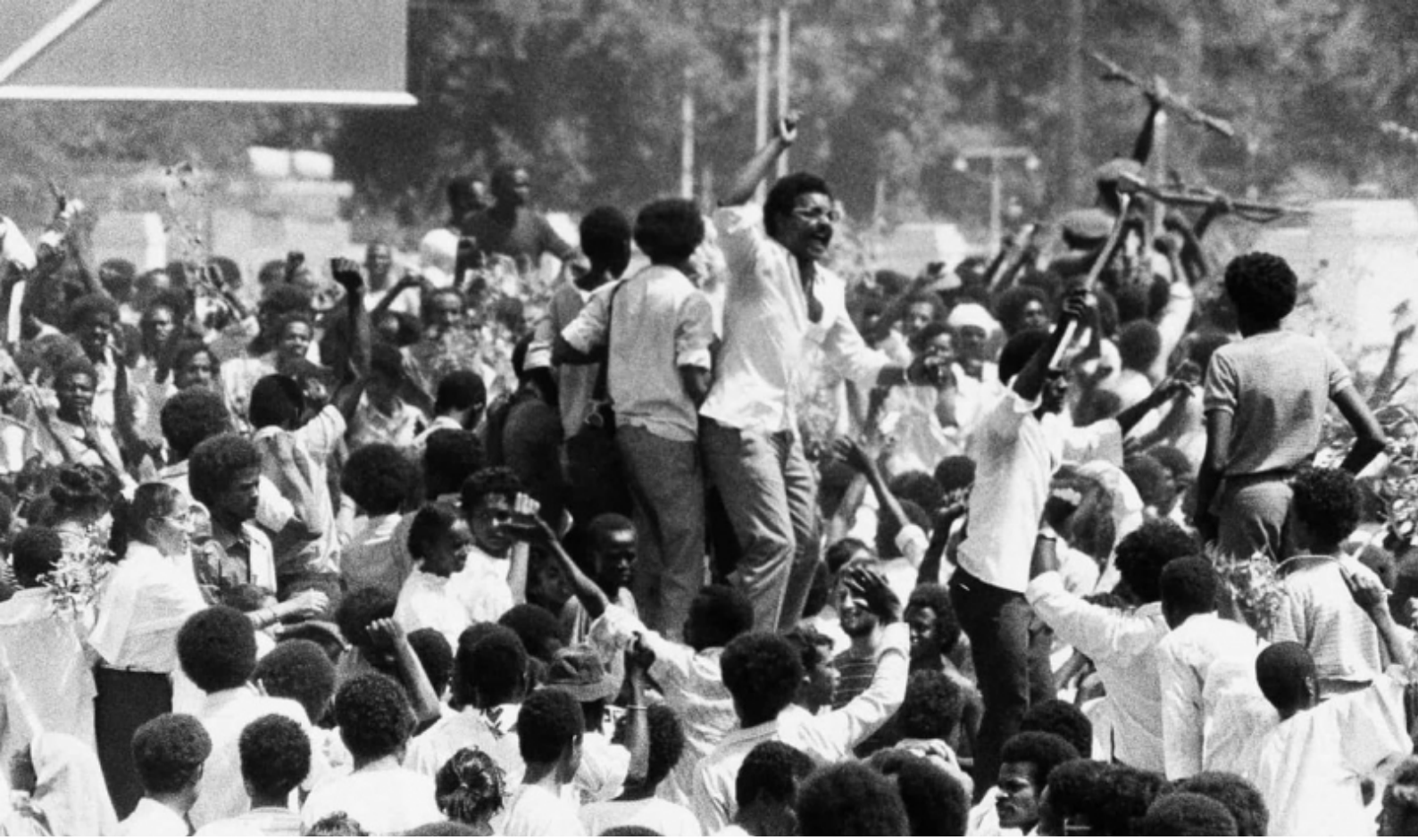

دور التجمعات النقابية في
قيادة الثورات الشعبية في السودان 1964 ـ 2019

إعداد: ملاذ البشير منصور البشير

تاريخ النشر: 12 / 06 / 2021م

المستلخص

يهدف هذا البحث[1] إلى معرفة الدور الذي لعبته التجمعات النقابية والمهنية في السودان في كلًا من الثورات أكتوبر ١٩٦٤ ،أبريل ١٩٨٥، ديسمبر ٢٠١٨، ومقارنة تلك التجمعات من ناحية قيادتها ومكوناتها السياسية وقاعدتها الاجتماعية ودورها في تشكيل الحكومات الانتقالية؛ لمعرفة أبرز أوجه الشبه والاختلاف بين تلك النقابات. كما يروم البحث إلى معرفة وضعية تلك التجمعات النقابية بعد سقوط الأنظمة الحاكمة، والعوامل التي أدت إلى اخفاقها في إحداث إنتقال ديمقراطي في السودان.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وبناءً على ذلك استندت على بعض المصادر الأولية والثانوية وأجرت عدد من المقابلات مع النقابيين الفاعلين. واشتمل البحث على مقدمة وخمس فصول: جاء الفصل الأول كإطار تمهيدي لمعرفة أهم مراكز القوى السياسية في السودان في الفترة ما بعد الاستقلال، وتضمن الفصل الثاني «الجبهة الوطنية للهيئات» ودورها في ثورة أكتوبر ١٩٦٤، أما الفصل الثالث تناولنا فيه «التجمع النقابي» ودوره في ثورة أبريل

١ هذه الدراسة هي جزء من بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من معهد الدوحة للدراسات العليا.

١٩٨٥، وتناول الفصل الرابع دور «تجمع المهنيين السودانيين» في ثورة ديسمبر ٢٠١٨. وأخيرًا جاء الفصل الخامس لمقارنة التجمعات النقابية وإبراز المشتركات والاختلافات بينها والإجابة عن تساؤل لماذا فشل التجمعين النقابيين في ١٩٦٤و١٩٨٥ في إحداث انتقال ديمقراطي يقضي إلى تحول ديمقراطي مستدام.

وفي خاتمة البحث توصلنا إلى أن التجمعات النقابية لعبت دورًا كبيرًا في قيادة الثورات الشعبية الثلاث وتمكنت من الإطاحة بثلاث حكومات عسكرية ديكتاتورية؛ بواسطة التعبئة الجماهيرية السلمية والإضراب السياسي والعصيان المدني. وأن «تجمع المهنيين السودانيين» الذي تولى قيادة ثورة ديسمبر ٢٠١٨ أحدث قطعية مع الثورتين السابقتين في ١٩٦٤و١٩٨٥؛ باستخدامه لأساليب القيادة التكنولوجية (الإسفيرية) في الحراك الثوري، وعمل على إعادة بناء الفضاء السياسي في السودان متجاوزًا الأطر التقليدية-القديمة في قيادة الثورات.

المحتويـــــات	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: مراكز القوى السياسية في السودان المعاصر	٥
١,١ الأحزاب السياسية	٥
١,٢ المؤسسة العسكرية	٨
١,٣ النقابات العمالية-المهنية	٩
الفصل الثاني: "الجبهة الوطنية للهيئات"	١٢
٢,١ العمل النقابي في حكومة إبراهيم عبود ١٩٥٨-١٩٦٤	١٣
٢,٢ إرهاصات الانتفاضة الشعبية الأولى أكتوبر ١٩٦٤	١٤
٢,٣ نشأة "الجبهة الوطنية للهيئات"	١٦
٢,٤ دور "الجبهة الوطنية للهيئات في قيادة ثورة ١٩٦٤	١٧
٢,٥ دور "الجبهة الوطنية للهيئات" في تشكيل الحكومة الانتقالية ١٩٦٤-١٩٦٥	١٩
٢,٦ تفكك "الجبهة الوطنية للهيئات"	٢١
الفصل الثالث: «التجمع النقابي»	٢٣
٣,١ النقابات وحكومة جعفر نميري ١٩٦٩-١٩٨٥	٢٣
٣,٢ انتفاضة مارس-أبريل ١٩٨٥	٢٥
٣,٣ نشأة "التجمع النقابي"	٢٦
٣,٤ دور "التجمع النقابي" في قيادة ثورة أبريل ١٩٨٥	٢٧
٣,٥ دور "التجمع النقابي في تشكيل حكومة الفترة الانتقالية ١٩٨٥-١٩٨٦	٢٨
الفصل الرابع: «تجمع المهنيين السودانيين»	٣٢
٤,١ نقابات السودان وحكومة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩-٢٠١٨	٣٢
٤,٢ الانتفاضة الشعبية ديسمبر ٢٠١٨	٣٤
٤,٣ نشأة "تجمع المهنيين السودانيين"	٣٥
٤,٤ دور تجمع المهنيين السودانيين في قيادة الحراك الثوري ٢٠١٨-٢٠١٩	٣٧
الفصل الخامس: اوجه الشبه والاختلاف بين التجمعات النقابية	٤٠
٥,١ أبرز المشتركات والاختلافات	٤٠
٥,٢ اخفاق التجمعات النقابية في إحداث انتقال ديمقراطي في السودان	٤٤
الخاتمة	٤٧
المصادروالمراجع	٤٨

المقدمة:

تُعد التجمعات النقابية ظاهرة من ظواهر المجتمع المدني التي تطورت في العالم لترعى مصالح العمال والمهنيين في محاولة للدفاع عن حقوقهم في الدولة الحديثة. وتضم النقابات غالبية الطبقة الوسطى من مهندسين وأطباء ومحامين ومعلمين وغيرهم من الفئات التي يقع عليها التهميش والظلم في المجتمعات، وهي عبارة عن تنظيمات وأوعية تحالفية ينخرط فيها العمال والمهنيين من أجل تحقيق هدف معين؛ قد يكون اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا.

يرجع تاريخ العمل النقابي في السودان إلى العقد الرابع من القرن العشرين عندما أنشأت الحركة العمالية هيئة شؤون العمال في ظل الحكم الاستعماري (١٨٩٨-١٩٥٦) بهدف تحسين أوضاع العمال وظروفهم والمطالبة بحقوقهم، الأمر الذي أدى إلى تَشرب العمل النقابي في السودان بالروح الثورية المقاومة، لكونه نشأ في مواجهة مباشرة مع المستعمر. وبعد أن نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦ شهد السودان ثلاث حراكات ثورية في الأعوام ١٩٦٤، ١٩٨٥، ٢٠١٨ ضد أنظمة حكم عسكرية بقيادة تجمعات نقابية، فكانت الثورة الأولى بقيادة «الجبهة الوطنية للهيئات»، الثورة الثانية بقيادة «التجمع النقابي»، وقاد «تجمع المهنيين السودانيين» الثورة الثالثة. بدأت تلك الثورات بانتفاضات عفوية ثم تحولت إلى ثورات شعبية منظمة بقيادة التجمعات النقابية، وأطاحت بثلاث أنظمة عسكرية ديكتاتورية ومن ثمَ تشكيل حكومات انتقالية. وبالتالي نلاحظ أن الأوضاع السياسية في السودان منذ الاستقلال تدور حول دائرة مفرغة تُعرف في الأدبيات السودانية بـ «الدائرة الخبيثة»، تبدأ بفترات ديمقراطية تخلو مؤسساتها من الديمقراطية وتتصارع فيها الأحزاب السياسية على الحكم، يؤدي الصراع السياسي إلى وقوع انقلاب عسكري يقوض الديمقراطية ويقمع الشعب ويصادر الحريات، تلازم هذه السياسية القمعية تدهور اقتصادي، وتنتهي الأزمة بانتفاضة شعبية (ثورة) تعقبها فترة حكم برلمانية، ثم انقلاب عسكري.

إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس وهو:

ما الدور الذي لعبته التجمعات النقابية في الحراكات الثورية في السودان ١٩٦٤، ١٩٨٥، ٢٠١٨؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف نشأت التجمعات النقابية التي قادت الثورات الشعبية في السودان وطبيعة تكوينها السياسي والفكري؟
- ما أبرز أوجه الشبه والاختلاف بين التجمعات النقابية الثلاث؟
- ما وضعية تلك التجمعات النقابية بعد سقوط الأنظمة العسكرية الحاكمة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسته لظاهرة تكررت في تاريخ السودان المعاصر وهي ظاهرة الثورات الشعبية التي تقودها تجمعات نقابية، وتحاول هذه الدراسة فهم طبيعة نشأة التجمعات النقابية ومقارنتها مع من

ناحية: القيادة والمكونات السياسية، القاعدة الشعبية، ودورها في تشكيل الحكومات الانتقالية، وذلك لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه نقابات السودان في عملية التغيير السياسي، كما تساعدنا نتائج هذه الدراسة في تجاوز أخطاء التجمعات النقابية في حكومات الفترة الانتقالية للثورتين السابقتين والاستفادة منها في الحكومة الانتقالية للثورة الأخيرة.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدمنا المعطيات التاريخية في المصادر الأولية والثانوية والتي تم توظيفها للربط بين الدور الذي قامت به التجمعات النقابية في الثورات الثلاث ١٩٦٤، ١٩٨٥، ٢٠١٨ ، ومن ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها بالمنهج التحليلي لفهم اشكالية البحث، كما اجرينا عدد من المقابلات الشخصية مع القادة النقابيين والفاعلين في الساحة السياسية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت الحركة النقابية في السودان من جوانب مختلفة،فقد كُتبت رسالة ماجستير بعنوان «دور العمال في الحركة الوطنية ١٨٩٩-١٩٥٦»١ هدفت إلى توضيح دور العمال في الحركة الوطنية للتحرر من الاستعمار، وتوصلت الدراسة إلى أن العمال لعبوا أدواراً مُقدرة بمقاومتهم للإدارة الاستعمارية واستطاعوا نشر سلاح الإضراب كأداة للنضال ضد المستعمر. وهناك رسالة ماجستير أخرى بعنوان «دور نقابات العمال في إدارة التنمية في السودان»٢ توصلت نتائجها إلى أن هناك دور كبير قامت النقابات في إدارة التنمية في السودان بوضع الخطط التنموية وتنفيذها. ودراسة أخرى بعنوان «أثر الحركة النقابية على استقرار الأنظمة السياسية في السودان ١٩٠٠-١٩٨٩»٣ هدفت إلى معرفة الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لعبته الحركة العمالية في السودان. وبالتالي نجد أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت التطور التاريخي للعمل النقابي في السودان، اقتصرت على دور العمال في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكنها لم تطرق إلى دور المهنيين والتجمعات النقابية، كما لم تركز تلك الدراسات على العمل السياسي للنقابات. ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسة لم يحظ باهتمام المؤرخين، وعليه ندعي أن هذه الدراسة تكاد تكون جديدة لكونها تتناول الدور السياسي للعمل النقابي في السودان من خلال دراسة دور التجمعات النقابية في قيادة الثورات الثلاث ١٩٦٤، ١٩٨٥، ٢٠١٨، في إطار المقارنة أو المقاربة.

الصعوبات :

واجهت الباحثة صعوبة بالغة في دراسة تاريخ التجمعات النقابية في السودان،تبلورت الصعوبة الأولى في ضياع الكثير من الأوراق التي توثق لمحاضر الاجتماعات ونشاطات النقابات المهنية. وقد يرجع ذلك

١ حسن الماحي محمد الماحي، «دور العمال في الحركة الوطنية (١٨٩٩-١٩٥٦)» (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ١٩٩٨).

٢ طه مجاهد تاج الدين، «دور نقابات العمال في إدارة التنمية في السودان» (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠١٥).

٣ أحلام جيلاني علي سيد أحمد، «أثر الحركة النقابية على استقرار الأنظمة السياسية في السودان ١٩٠٠-١٩٨٩» (رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠١١)

إلى المطاردات التي كانت تتعرض لها الاتحادات النقابية من قِبل الأنظمة العسكرية ومصادره أرشيفها عند استلام الحكم، كما حرص النقابيون على التخلص من أرشيفاتهم لكي لا تقع في يد القوات الأمنية. أما الصعوبة الثانية فتمثلت في عدم استجابة الكثير من القادة النقابيون لإجراء المقابلة الشخصية، وهناك من امتنع عن تقديم معلومات فيما يخص موضوع الدراسة.

الفصل الأول

مراكز القوى السياسية في السودان المعاصر

يُطلق لفظ السودان المعاصر على السودان ما بعد الاستقلال؛ أي بعد عام ١٩٥٦، ويُعد التنافس حول السلطة هو السمة الأساسية المهيمنة على الحياة السياسية في تلك الفترة. فقد كان إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في ١٩ديسمبر ١٩٥٥ إيذانًا لبداية نوع جديد من الصراع المستمر إلى يومنا هذا؛ وهو الصراع حول السلطة-الحكم الذي خلفته سياسات الاستعمار البريطاني بمحافظته على القوى الأساسية الموجودة في السودان (القوى الطائفية- التقليدية)، وتكوين فئات حديثة من المثقفين إلى جانبها، لخلق ثنائية متنافسة في المجال العام السوداني وهي ثنائية التقليد والحداثة. جاء هذا الفصل كإطار تمهيدي ليساعدنا على تفهم الأوضاع السياسية في السودان في الفترة التي أعقبت الاستقلال، والتعرف على مراكز القوى والأطراف السياسية الفاعلة في الأحداث التي نحن بصدد دراستها. وسنتطرق فيه إلى نشأة الأحزاب السياسية بشقيها التقليدي والحديث والمؤسسة العسكرية التي كان لها دور كبير في مجرى الأحداث السياسية في السودان، وأخيرًا النقابات العمالية- المهنية.

١,١ الأحزاب السياسية:

انقسمت الأحزاب السياسية في السودان بناءً على منطلقات تكوينها المرتبطة بالحركة الوطنية السودانية في أربعينيات القرن العشرين. القسم الأول الأحزاب الاستقلالية التي رفعت شعار السودان للسودانيين. تبنى ذلك التيار حزب الأمة الذي تكون رسميًا في العام ١٩٤٥، دُعم الحزب من طائفة الأنصار١ بقيادة السيد عبدالرحمن المهدي، وزعماء القبائل وبعض المتعلمين الذين انضموا إلى الحزب لتحقيق تطلعاتهم السياسية.٢ أما القسم الثاني الأحزاب الاتحادية المنادية بالوحدة مع مصر، والتي توحدت عام ١٩٥٢ في حزب سياسي كبير أُطلق عليه «الحزب الوطني الاتحادي» بقيادة اسماعيل الأزهري وزعامة السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية٣، ورفع الحزب شعار «وحدة وادي النيل» تحت التاج المصري.٤

نلاحظ أن أول حزبين سياسيين نشئا تحت رعاية زعيمي

١ (أنصار المهدي) طريقه صوفية منطلقة من الآية القرآنية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونوا أَنصَارَ اللَّهِ» باعتبار أن الأنصارية درجة أعلى من الإيمان. ترجع جذورهم للحركة المهدية التي قادها الإمام محمد أحمد المهدي في السودان ١٨٨١-١٨٨٥، وأسس الدولة المهدية التي سقطت بالغزو الإنجليزي المصري على السودان عام ١٨٨٩.

٢ محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥، ط٢ (الخرطوم، مركز عبدالكريم ميرغني، ٢٠٠٢)، ص٤٨٤-٤٨٥.

٣ طائفة الختمية : طريقة صوفية أسسها السيد محمد عثمان الميرغني في السودان في ١٨١٧، وهو من أسرة أشراف مكة، تتلمذ على يد الشريف أحمد بن إدريس حتى أسس طريقته المعروفة بالختمية، وهي من أهم الطرق الصوفية في مصر والسودان وانتشرت في شرق القارة الأفريقية.

٤ سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩ دراسة تاريخية وثائقية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص١٠٩.

الطائفتين الكبيرتين في السودان، مما جعل البعض يعتقد أن الطوائف هي التي أنشأت الأحزاب السياسية. إلا أن تكوين تلك الأحزاب جاء بمبادرة من المثقفين السودانيين الذين وجدوا أن التحالف مع الطوائف الصوفية في السودان طريقًا سهلًا لكسب قواعد جماهيرية واسعة، الأمر الذي أدى إلى التحالف مع زعيمي الطائفتين لتكوين أحزاب سياسية تستقطب الجماهير للانضواء تحتها.١ أشار محمد سعيد القدال إلى «أن الاعتماد على الطائفتين، أعطى للتيارين سندا وسط قطاع عريض من أهل البلاد ما كان لصفوة المتعلمين أن تصل إليه. ولكنه في نفس الوقت جعل تلك الصفوة تعتمد على قوة عريضة لا تملك زمام أمرها.»٢ وتعقيبًا على ما ذهب إليه القدال نصل إلى أن الحزبين الكبيرين كانا ذا طبيعة متناقضة، فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات حديثة في بنيتها الهيكلية وتضم عددًا من المتعلمين والمثقفين، إلا أنها كانت بزعامة قوى تقليدية تعتمد على الولاء القبلي والطائفي وتتخذ قراراتها بناءً على موافقة الإمام أو الزعيم، دون اتاحة حرية التعبير للمتعلمين والمثقفين الذين ينتمون إليها.

وصفت التقارير البريطانية حزب الأمة بأنه «حزب رجعي وشبه اقطاعي، ويعتمد على زعامة المهدي لطائفة دينية معينة... قوة حزب الامة لا تتمركز في المدن بل في الريف، وخاصة غرب السودان»٣، واتجهت سياساته نحو رعاية المصالح الاستعمارية٤. أما الحزب الوطني الاتحادي فقد وصفته التقارير البريطانية بأنه «حزب الطبقة المثقفة الأفندية، والمتعلمة والوسطى في البلاد، والذي يمكن أن يعول عليه في المستقبل».٥وقد يرجع ذلك إلى التأييد والدعم الذي وجده الحزب الوطني الاتحادي من جماهير الطبقة العاملة والمتعلمين والتجار، إلى جانب أتباع الطائفة الختمية التي تركزت قاعدتها الشعبية في بعض مراكز المدن ومناطق الريف المتقدم.

العامل المشترك بين هذين الحزبين هو أن القاعدة الجماهيرية لهما تشكلت على أساس طائفي(صوفي)، لذلك أُطلق عليهما «الأحزاب الطائفية - التقليدية» وهو وصف أطلقته عليهما الطبقة المثقفة التي كانت ترى نفسها ممثلة للقيم الحداثية وتنادي بهجر التقليدي والقديم. وبتزايد أعداد المثقفين والمتعلمين واتساع وعي الطبقة العاملة، نشأت أحزاب سياسية آخرى أدت إلى فقدان الحزبين الكبيرين لنفوذهما في المدن الكبرى في السودان.

نشأ تيار جديد من القوى السياسية يرفض الارتباط بأيٍ من دولتي الحكم الثنائي٦_مصر وبريطاني_ وينادي باستقلال كامل للسودان، إلا أن هذا التيار لم يجد الدعم الإداري والمالي الذي وجده الحزبان الكبيران من الإدارة البريطانية، كما لم يجد قاعدة شعبية يستند

١ فدوى عبدالرحمن علي طه، تاريخ السودان المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٩، (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠٢٠)، ص٥١-٥٢.

٢ محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص٤٩٣.

٣ F.O ,١٣١٧١٢\٣٧١ Top Secrete, British Embassy, Khartoum (١٩ September ١٩٥٨).نقلاً من سرحان غلام حسين العباسي، ص ١٠٨.

٤ الحزب الشيوعي السوداني، ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي، (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، ١٩٦٥)،ص٧-٩.

٥ Ibid, (١٩ September ١٩٥٨).

٦ اتفاقية الحكم الثنائي هي اتفاقية تم التوقيع عليها بين كل من مصر وبريطانيا في عام ١٨٩٩ لإدارة شؤون السودان.

إليها لانتقاده لسياسة الأحزاب الطائفية. فاتجه ذلك التيار إلى تأسيس أحزاب سياسية جديدة ونقابات عمالية واتحادات طلابية انضوت جميعها تحت مسمى القوى الحديثة.١

تضم القوى الحديثة عددًا من المثقفين والموظفين والنقابيين من المهنيين والعمال الذين يمثلون غالبية فئات الطبقة الوسطى. وحسب النظريات السياسية فإن نشأة القوى الحديثة في السودان مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بما اتبعه الاستعمار الإنجليزي من نهج التحديث لأساليب الإنتاج، لينسجم توجه الإنتاج نحو السوق العالمية، الأمر الذي أثر على البنية الاجتماعية السودانية، فظهرت فئات اجتماعية جديدة كنتاج لعملية الإنتاج الحديث. وبعد ان تعاظم دور قوى الانتاج الحديث من عمال ومهنيين وفنيين ومثقفين دخلت هذه القوى الحديثة في صراع مع الأحزاب السياسية الطائفية-التقليدية.٢يعتبر الحزب الجمهوري الذي أسسه الأستاذ محمود محمد طه عام ١٩٤٥ من أوائل الأحزاب التي دعت إلى استقلال السودان عن بريطانيا ومصر وقيام «جمهورية سودانية ديمقراطية» منتقدًا بذلك التوجه سياسة الأحزاب الطائفية-التقليدية.٣وجاءت تسميه الحزب من الدعوة إلى قيام نظام جمهوري، لذلك وجد معارضة كبيرة من الحزبين الطائفيين اللذان كانا يران أن السودان غير مؤهل ليستقل ويصبح جمهورية قائمة بذاتها.٤

كما يعد «الحزب الشيوعي السوداني» من التيارات الجديدة التي نشأت مرتبطةً بالحركة الشيوعية المصرية. تكون الحزب عام ١٩٤٦ باسم «الحركة السودانية للتحرر الوطني»، وتبنت شعار «حستو» الذي يعبر عن الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني ضد الاستعمار.٥ كان للحزب تأثير كبير على مجرى الحياة السياسية في السودان، إذ ارتبط نشاط الحزب بالحركات العمالية والمهنية والحركات الطلابية، وتركز نشاط الحزب وسط عمال السكة حديد في مدينة عطبرة، ويعتبر أول حزب يدخل أساليب العمل السياسي المنظم وسط الطلاب والعمال والمزارعين.٦عليه نستنتج أن الشيوعون تمكنوا من كسب شعبية عمالية واسعة، بمساهمتهم في تثقيف الطبقة العاملة، لذلك نشأت الحركة العمالية في السودان في ارتباط مع الحزب الشيوعي.

ظهرت جماعة الأخوان المسلمين في الساحة السياسية السودانية في ١٩٥٢، امتدادً لجماعة الأخوان التي أسسها الشيخ حسن البنا، وقامت تعاليمها على إحياء التراث الإسلامي وإنشاء الدولة الإسلامية الحديثة مع رفضهم الصريح للأيدولوجية الشيوعية . وازداد نشاط الحركة بعد الاستقلال وبروز قوة التيار اليساري داخل المؤسسات التعليمية في السودان، ولذلك نشأت الحركة الإسلامية السودانية في عداوة مباشرة مع

١ محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص٤٩٤.

٢ الواثق كمير، «القوى الاجتماعية الحديثة في السودان- مفهوم نقابي أم سياسي»، السودان: البحث عن بديل، (القاهرة:مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)،ص٦٠-٦١.

٣ محمد محمود، السودان وفشل المشروع الإسلامي، (لندن: مركز الدراسات النقدية للأديان، ٢٠١٩)، ص٢.

٤ محمد محمد الأمين عبدالرزاق، من تاريخ الحزب الجمهوري السوداني، الفكرة الجمهورية ، https://bit.ly/٣lwXeSi.

٥ فدوى عبدالرحمن علي طه، مرجع سابق، ص٨٠.

٦ نفس المرجع، ص٨٢-٨٣.

الشيوعيين.١ يُعد ظهور الأخوان المسلمين في السودان شكل من أشكال التنظيمات الإسلامية السياسية التي برزت في العديد من أنحاء الوطن العربي في تلك الفترة، ولم يكن للتنظيم أي دور في مقاومة الاستعمار، كما لم يتعرض الإسلاميون لأي مطاردة أو قمع من قِبل الإدارة البريطانية، لاعتقاد المستعمر أن تنظيم الأخوان ليس له تأثيرًا يذكر وسط العمال والنقابيين، ولا يعارض برنامجهم الإسلامي النهج الرأسمالي المتبع، بالتالي قد لا يشكل خطر على المصالح الاستعمارية في السودان مثل الحركة الشيوعية. يصنف بعض المؤرخين الحركة السودانية للتحرر الوطني(الحزب الشيوعي) وحركة الأخوان المسلمين في السودان تحت اسم «الأحزاب العقائدية». ونلاحظ أن الحركتين كانتا امتدادًا لتنظيمات موجودة في مصر، تأثر بها الطلاب السودانيون الذين درسوا في الأزهر ونقلوها إلى السودان.

لم تكن الأحزاب السياسية منحصرة في الشمال فقط، بل نشأت أحزاب سياسية في الجنوب في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. إذ لم يشترك الجنوبيون في الحركة الوطنية السودانية إلا مؤخرًا، بعد أن أشار وزير الخارجية البريطاني عند زيارته السودان في ١٩٥٣ إلى أهمية تشكيل أحزاب سياسية في الجنوب. وفي نفس العام تكون أول حزب سياسي في جنوب السودان وهو «حزب الأحرار الجنوبي «بقيادة سترتينو لامور، وتم تغيير اسمه في ١٩٥٤ إلى «حزب الأحرار»، ليفتح الحزب عضويته لأي مواطن سوداني، ويكون منسجمًا مع أهداف الوحدة الوطنية السودانية.

إلا أن أعضاء الحزب أصيبوا بالإحباط عندما بدأت سودنة الوظائف السودانية استعدادًا للاستقلال، إذ لم يحصل الجنوبيون إلا على عدد قليل من المناصب.٢

ظهرت أحزاب سياسية جديدة في وقت لاحق نتيجة لانشقاقات أو اتحادات الأحزاب فيما بينها، إلا أن هذه الأحزاب الخمس تمثل القوى الحزبية الأساسية في السوداني في الفترة التي أعقبت الاستقلال. كما نشأت تنظيمات إقليمية وجهات جهوية اتسمت بالضعف وعدم قدرتها على التأثير في الساحة السياسية، إلا أنها تمكنت من طرح بعض القضايا في الهامش، وأبرزها اتحاد عام أبناء جبال النوبة وتنظيم مؤتمر البجا وجبهة نهضة دارفور.٣

١,٢ المؤسسة العسكرية:

إن مهمة الجيش الأساسية في جميع الدول هي المحافظة على الوطن وحمايته من الغزو الخارجي، إضافة إلى حفظ الأمن الداخلي إذا لزم الأمر، إلا أن العسكر في البلدان حديثة الاستقلال يقتلعون السلطة ويعتبرون أنهم جزء طليعي في الأحداث السياسية ومرجع لتقرير مصير البلاد، فالفترة من(١٩٦٤-٢٠١٨) تخللتها عدد من الانقلابات العسكرية قادها كبار الضباط والرتب الوسيطة في الجيش، وتُوجت بعض هذه الانقلابات بالنجاح، وباءت أخرى بالفشل وحوكم مدبروها.

إذ توسعت دائرة الصراع على السلطة لتشمل المؤسسة

١ محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، ترجمة: هنري رياض (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧)، ص ٢٤١-٢٤٢.

٢ سرحان غلام حسين العباسي، ص١١٧-١١٨.

٣ للمزيد من المعلومات حول التنظيمات والجهات الجهوية أنظر: فدوى عبدالرحمن علي طه ص٩٨-١٠٧.

العسكرية بعد أن كان الصراع منحصرًا على الأحزاب والقوى السياسية المدنية، فأصبحت المؤسسة العسكرية جزءًا رئيسًا وفاعلًا في الحياة السياسية السودانية. وقد شكلت المؤسسة العسكرية خطرًا على السلطة المدنية-الديمقراطية والنظام السياسي؛ بعد أن أقحم السياسيون السودانيون الجيش في السياسة، فلم يعد دور المؤسسة العسكرية الدفاع عن الأخطار الخارجية فحسب بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من العمل السياسي.١

يعود انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى عشرينيات القرن الماضي، عندما انخرطت مجموعة من الضباط في الإضرابات والأحزاب السياسية في سبيل الاستقلال، واستمر دورها في فترة ما بعد الاستقلال؛ فأصبحت المؤسسة العسكري طرف أساسي في الصراع السياسي في السودان، وقد تستولى على السلطة بطريقة مباشرة عن طريق الانقلابات العسكرية كما حدث في نوفمبر ١٩٥٨، ومايو ١٩٦٩، ويونيو ١٩٨٩، أو تسيطر على الحكم بصورة غير مباشرة عن طريق إعلان انحيازها إلى القوى الحديثة التي تعمل على تنظيم الثورات وقيادتها، كما حدث في كلٍ من أكتوبر ١٩٦٤و أبريل ١٩٨٥ وأبريل ٢٠١٩.٢

وبالتالي نجد أن الجيش السوداني منذ الاستقلال هو المؤسسة الوحيدة التي تمكنت من تحقيق نوع من الاستقرار في السلطة، كما وجدت المؤسسة العسكرية الدعم من الحكومات المتعاقبة لقمع الحركات المتمردة، لتُصبح قوة حاسمة ومؤثرة في الحياة السياسية.

١,٣ النقابات العمالية- المهنية:

يعتبر التنظيم النقابي ظاهرة من ظواهر المجتمع المدني والدولة الحديثة التي تطورت لتصبح وسيلة يرعى بها العاملون حقوقهم أمام المخدم سواء كان قطاعًا خاصًا أو حكومي.٣ ويمكن تعريف النقابة بأنها تنظيم اقتصادي أو اجتماعي يربط مجموعة من الأشخاص بحكم ممارستهم لعمل أو مهنة أو حرفة مشتركة، ووفقًا لذلك التعريف فإن العمل النقابي هو ما تقوم به النقابات من أنشطة لتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها.٤ ويُعرف التنظيم النقابي في قانون نقابات العمال لعام ٢٠١٠ بأنه الإتحاد أو النقابة أو الهيئة، ويضم عمال في أي قطاع معين أو منشأة، ويكون الهدف منه تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل أو أي جهة أخرى.٥ وبالتالي نستنتج إلى أن النقابات تكونت في بادئ الأمر للدفاع عن مصالح العمال وعرض مطالبهم على أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل، الذين تجسدت مطالبهم في زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وحماية العمال من الأخطار وغيرها من المطالب التي تخص بيئة العمل وحقوق العمال. وتكونت إلى جانب النقابات العمالية نقابات مهنية لرعاية مصالح أصحاب المهن، فنشأت نقابة المحامين والأطباء

١ ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، المجلة العربية للعلوم السياسية، د.ت، ص٩-١٠.

٢ أمين مكي مدني،» دعوة للحوار حول حزب سياسي جديد في السودان»، السودان: البحث عن بديل، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤)ص٦٥.

٣ حزب الأمة السوداني: الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة،(مركز أبحاث ودراسات الأمة، ١٩٩٠)، ص٣٣.

٤ حسن علي الساعوري، «تأصيل العمل النقابي» ورقة مقدمة في مؤتمر الحوار النقابي، (الخرطوم: قاعة الصداقة، أغسطس، ١٩٩٠)، ص١٩.

٥ قانون نقابات العمال لعام ٢٠١٠، المجلس الوطني، ٣ فبراير ٢٠١٠.

والمعلمين ..وغيرها. ١

يتميز العمل النقابي في السودان بتاريخ طويل، فقد مارست الحركة النقابية السودانية نشاطها السياسي منذ أربعينيات القرن العشرين، وتمكن العمال من تكون أول تنظيم نقابي في تاريخ السودان عام ١٩٤٧في ظل وجود المستعمر البريطاني وبعد صراع عنيف بين العمال والإدارة البريطانية.٢كما تمخض عن نضال العمال وجهودهم إصدار قانون العمل والعمال لعام ١٩٤٨، والذي يعد أول قانون يصدر في عهد الإدارة الاستعمارية بإرادة الجماهير، فتكونت النقابات العمالية والمهنية وفقًا للقانون الذي أتاح المجال للعديد من فئات الطبقة الوسطى لتنظم نفسها في اتحادات ونقابات، وأدى ذلك التطور في الحركة العمالية- المهنية إلى تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في ٣,١٩٥٠.

وعليه نجد أن الشعور المعادي للاستعمار لعب دورًا كبيرًا في نشأة العمل النقابي في السودان،الأمر الذي أدى إلى تشرب الحركات النقابية والعمالية بالروح الثورية، لأنها نشأت في مواجة مباشرة وصراع مع الاستعمار. كما أن هناك عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في نشأة الحركة النقابية في السودان في وقت مبكر، أهمها الأزمة الاقتصادية التي حدثت كنتاج طبيعي للحرب العالمية الثانية١٩٣٩- ١٩٤٥، واتقاد الوعي الثقافي والوطني بين العمال، لذلك نشأت الحركة النقابية في السودان كحركة مطلبية سياسية وطنية أكثر من كونها حركة اجتماعية أو اقتصادية.

تزامنت نشأة الحركة العمالية المنظمة مع تصاعد الحركة الوطنية، وكانت النقابات العمالية جزءًا أساسيًا ومؤثرًا في الحركة الوطنية السودانية للتحرر من الاستعمار. وعلى الرغم من رفع النقابات لشعار استقلالية العمل النقابي، إلا أن الحزب الشيوعي السوداني كان له نفوذ كبير ودور مؤثر في النقابات العمالية والمهنية، إذ ساهمت الحركة الوطنية للتحرر الوطني (حستو) في تطور الحركة العمالية بدمج القضايا المطلبية بالنشاط السياسي، الأمر الذي أدى إلى تحول العمال إلى قوة فاعلة سياسيًا في النضال ضد الاستعمار.٤نجد أن الحزب الشيوعي ساهم في توعية الطبقة العاملة التأثير عليهم، الأمر الذي أدى إلى دخولهم في السياسة، بعد أن أدركوا أن تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور مرتبطة بكفاحهم ضد الاستعمار الذي يمتلك السلطة، ولتحقيق أهدافهم لابد من الربط بين المطالب العمالية والعمل السياسي.

وتاريخيًا نجد أن النقابات نشأت كجواب على اتساع سلطة الرأسماليين الأغنياء، لذلك تعتبر نقابات العمال والمهنيين هي الجبهة المضادة والمعادية للرأسماليين ورجال الصناعة.٥ فدخل الرأسماليون والنقابيون ضمن معارك الأحزاب السياسية في السودان،

١ محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام سلسلة السياسة والمجتمع، ط٢(بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦)، ص٩٦-٩٧.

٢ الحاج عبدالرحمن الحاج، ملامح من تاريخ الحركة النقابية: أضواء على التراث النقابي في السودان (يوليو ١٩٤٧-يوليو ١٩٧١)، (مؤسسة فردريش ايبرت الألمانية، ٢٠٠١)، ص٣.

٣ محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ٥٠١.

٤ نفس المرجع، ص٤٩٨.

٥ محمد توهيل فايز عبد أسعيد، علم الاجتماع السياسي، (بيروت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص٤٣٦.

فبينما دعمت القوى الرأسمالية _الأحزاب الطائفية-التقليدية_ التي تساند المجهود الفردي في بناء المجتمع وتدعوا إلى الليبرالية؛ نجد أن القوى الشيوعية-اليسارية دعمت النقابيين والقوى العاملة واتحادات الطلاب.

تعد الحركة الطلابية السودانية من أكثر الحركات تسييسًا، ولها دور بارز في الحياة السياسية لا يمكن تجاهله. برز دورها بشكل أكبر في الحركة الوطنية ضد الاستعمار، بعد أن تمكن طلاب كلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم حاليًا) من تشكيل أول تنظيم للثقافة والإصلاح في ١٩٣٨، ليصبح الأساس لنشوء التنظيمات والاتحادات الطلابية والمهنية في السودان.١ في العام ١٩٤٥ تكون اتحاد الطلاب السودانيين متزامنًا مع الحركة الوطنية، وتبلورت نشاطاته في إصدار الصحف الحائطية الثقافية والأدبية، ومع تصاعد الحركة الوطنية، شهد اتحاد الطلاب أول عمل سياسي طلابي عندما وزع الاتحاد منشورات معادية للاستعمار البريطاني.٢ وتحول التنظيم إلى «اتحاد طلاب جامعة الخرطوم «بعد استقلال البلاد، الذي كان له دورًا فاعلًا في النضال ضد الحكومات العسكرية وتأجيج الثورات، حتى أصبح من أبرز وأهم القوى السياسية في السودان.

وبناءً على ما سبق ذكره نخلص إلى أن القوى الرئيسية في الحياة السياسية السودانية تنقسم إلى ثلاث فئات وهي الأحزاب السياسية بشقيها التقليدي(حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي) اللذان تكونا على أساس طائفي-قبلي، والأحزاب الحديث التي نادت بالديمقراطية وإلغاء الإدارة الأهلية، والمؤسسة العسكرية (القوات المسلحة السودانية) التي دخلت إلى الساحة السياسية وأصبحت جزءًا أساسيًا من الأحداث، بانقلابها على الحكومات البرلمانية وسيطرتها على الحكم بالقوة، مبررة ذلك بالحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد. أما النقابات (العمالية ،المهنية ،الحركة الطلابية) فهي القوى المدنية التي دخلت ميدان العمل السياسي لتحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية وأصبح لها دور كبير في التأثير على غالبية فئات المجتمع. فالأحزاب السياسية الطائفية-التقليدية هي من يملك القاعدة الشعبية الأوسع وبالتالي نجدها تفوز في الانتخابات البرلمانية، ونتيجة للنزاعات الحزبية تستولى المؤسسة العسكرية على السلطة، لتأتي بعدها القوى النقابية الثورية- الحديثة وتتولى قيادة الانتفاضات الشعبية لتغيير الأنظمة العسكرية الحاكمة.

١ حسن مكي محمد، الحركة الطلابية السودانية: بين الأمس واليوم (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٨٧)، ص١٣٣.

٢ محمد سعيد القدال، مرجع سابق، ص٤٩٧.

الفصل الثاني

«الجبهة الوطنية للهيئات»

يحاول هذا الفصل الإجابة عن سؤالين محورين: متى وكيف نشأت «الجبهة الوطنية للهيئات»؟ وما الدور الذي لعبته في ثورة أكتوبر ١٩٦٤؟ وللإجابة عن هذين السؤالين سنتطرق إلى العوامل السياسية التي أدت إلى وقوع الانقلاب العسكري (١٩٥٨-١٩٦٤)، ومسار العمل النقابي في حكومة إبراهيم عبود، وصولًا إلى الارهاصات التي مهدت الطريق لاندلاع ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ونشأة «جبهة الهيئات» التي نظمت الحراك الثوري وقادت المفاوضات مع المجلس العسكري الحاكم آنذاك لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية. كما يناقش الفصل العقبات التي واجهتها «الجبهة الوطنية للهيئات» بدءًا بإجراءات حل المجلس العسكري، ثم تشكيل حكومة «الجبهة الوطنية للهيئات» برئاسة سر الختم الخليفة؛ وذلك وفقًا للميثاق الوطني الذي صاغته مع الأحزاب السياسية.

مُنح السودانيون الحق في تقرير مصيرهم عام ١٩٥٣؛ بموجب اتفاقية الحكم الذاتي التي تم توقيعها بين دولتا الحكم الثنائي مصر وبريطانيا.١ وبناءً عليها شهد السودان في نفس العام أول انتخابات برلمانية، أسفرت عن فوز الحزب الوطني الاتحادي، وعُين رئيس الحزب السيد إسماعيل الأزهري رئيسًا لمجلس الوزراء في فبراير 2.1954 وفي 19 ديسمبر 1955 أعلن الاستقلال من داخل البرلمان وأعلنت بريطانيا ومصر أن السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة.3 على أن يتم الاستقلال التام في الأول من يناير 1956. تُعد هذه الحكومة البرلمانية-الديمقراطية الأولى (1954-1958) من أنجح الحكومات في تاريخ السودان المعاصر، إذ تمكنت من إنجاز العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تخل من الصراعات السياسية بين الأحزاب الكبرى، والتي كان السبب الرئيس فيها تنكر الرئيس إسماعيل الأزهري لبرنامج الحزب الوطني الاتحادي (الوحدة مع مصر)، الأمر الذي أغضب الحكومة المصرية وطائفة الختمية الراعية للحزب. فقد رأت في رئاسه الأزهري تهديدًا لزعامة الطائفة التقليدية، لذلك سعى الزعيم الروحي السيد علي الميرغني للأتفاق مع زعيم طائفة الأنصار السيد عبدالرحمن المهدي من أجل اسقاط حكومة الأزهري. ونجح السيدان في مهمتهما، وتم تشكيل حكومة ائتلافية بينهما في يوليو 1956 برئاسة عبدالله خليل الأمين العام لحزب الأمة.4

اعترفت الحكومة البرلمانية الأولى بالتنظيم النقابي، وجاء ذلك تقديرًا للدور الذي لعبته نقابات العمال في الحركة الوطنية السودانية، ولكن عندما أُنشأ "الاتحاد العام لعمال السودان" لم تعترف به الأحزاب التقليدية (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي) بحجة سيطرة الكوادر الشيوعية على قيادته.5 وفي أكتوبر 1958 خاضت القوى العمالية والمهنية مواكب لرفض سياسات

١ أحمد إبراهيم أبو شوك، والفاتح عبدالله عبدالسلام، الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣-١٩٨٦ مقاربة تاريخية -تحليلية، (بيروت: المركز العربي ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص٦٥.

٢ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٧٦-٧٧.

٣ جريدة الرأي العام، العدد ٣٣، ١٩ ديسمبر ١٩٥٥.

٤ Yusuf Fadl Hasan, "The Sudanese Revolution of October ١٩٦٤", The Journal of Modern African Studies, vol ٤, (١٩٦٧), p٤٩٢.

٥ حزب الامة السوداني: الصادق المهدي، مرجع سابق، ص٣٤.

حكومة عبدالله خليل التي اتجهت لحل اتحاد العمال، واشترك في تلك المواكب اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مطالبين باسقاط الحكومة البرلمانية.1 وفي ضوء تلك الأحداث نستنتج أن الأحزاب السياسية الطائفية ذات العلاقة التنافسية الأزلية سيطرت على مقاليد الحكم، وتدهورت الأحوال السياسية نتيجة لعدم وجود انسجام وتنسيق في التشكيلة الوزارية الائتلافية، فكان كل حزب يعمل وكأنه حكومة منفردة وقائمة بذاتها. بالإضافة إلى تضارب المصالح والسياسات الخارجية لكلا الحزبين. أدى هذا التضارب في المصالح إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتأزم الموقف السياسي، فأي من الحزبين كان شغله الشاغل هو كيفية السيطرة على مقاليد الحكم، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في خلق بيئة ملائمة لوقوع الانقلاب العسكري الأول في تاريخ السودان في نوفمبر ١٩٥٨.

٢,١ العمل النقابي في حكومة إبراهيم عبود(١٩٥٨-١٩٦٤):

استولى الجيش على السلطة برئاسة الفريق إبراهيم عبود عن طريق انقلاب سلمي مباشر في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، بهدف إنقاذ البلاد من الأزمة السياسية.٢ يصف الحزب الشيوعي هذا الإنقلاب بأنه امتدادًا لسياسية اليمين والاستعمار الحديث على الحركة الديمقراطية، فقد أصدر الحزب بياناً في اليوم الثاني من الانقلاب ١٨ نوفمبر ١٩٥٨ جاء فيه «أحس الاستعماريون والرجعيون بالخطر المحدق بمصالحهم وخشوا أن تسير البلاد في خطوات جريئة نحو بناء الديمقراطية وتأسيس نظام برلماني ديمقراطي على أسس سليمة. وعند هذا سلم عبدالله خليل ... السلطة للقيادة الرجعية في الجيش بهدف المحافظة على كل المصالح الاستعمارية ووقف التطور الديمقراطي في البلاد».٣ وقد ورد في إحدى التقارير البريطانية أن عبدالله خليل صرح لصحفي بريطاني أنه أمر الجيش باستلام السلطة.٤ وبالتالي نستنتج أن هذا الحدث لم يكن إنقلابًا حقيقيًا من العسكر؛ بل كان عملية تسليم وتسلم، فقد سلم رئيس الوزراء وزعيم حزب الأمة عبدالله خليل الجيش مقاليد حكم البلاد، ليمنع تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقوم على ابعاد حزب الأمة. ووجد الانقلاب تأييدًا من كافة القوى السياسية عدا الحزب الشيوعي الذي رأى أن الانقلاب وراءه الأحزاب التقليدية-الطائفية.

أصدر الرئيس عبود قرارًا بحل جميع الأحزاب السياسية، ومنع التجمعات والاحتجاجات في كل أنحاء البلاد، إضافة إلى وقف إصدار الصحف الاخبارية، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد وايقاف العمل بدستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦، وحل البرلمان.٥ كما أعلن مجلس وزراء الانقلاب قرارًا بحل النقابات وإلغاء قانون العمل والعمال لعام ١٩٤٨، وجاء تبعًا لذلك اعتقال رجال الأمن لعددًا من قادة العمال في ١٨ ديسمبر

١ محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود١٧نوفمبر ٥٨-٢١أكتوبر٦٤: مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السودانية(الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص٥٥.

٢ Yusuf Fadl Hasan, Ibid , P٤٩٥.

٣ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص١٣-١٤.

٤ محمود قلندر، مرجع سابق، ص٧٣.

٥ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص١٦٠.

١٩٥٨، من بينهم النقابي وقائد العمال الشفيع أحمد الشيخ، وتم قديمهم لمحاكمة عسكرية.١كشفت هذه المحاكمة نهج النظام الانقلاب وسياساته تجاه العمل النقابي، فقد كانت هذه أول مرة يقدم فيها أشخاص مدنيين (نقابيين) لمحاكمة عسكرية في تاريخ السودان. كما وضحت محاولة الرئيس عبود لتصفية الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية في البلاد موقف حكومته من الديمقراطية، ولم تكن هذه التصفية مختصره على النقابات فحسب، بل شملت كل مؤسسات الدولة ذات التأثير على إرادة الشعب. وكان الحزب الشيوعي السوداني على رأس تلك المؤسسات التي شن نظام عبود روح العداء عليها، ويرجع ذلك لإدراك النظام لحقيقة نفوذ الشيوعيين وسط الطبقة العاملة.

وصل عداء حكومة إبراهيم عبود للشيوعيين إلى اعتقالهم بتهمة الشيوعية، كما وضعت القيود والعراقيل أمام منظمات العمال واتحادات الطلاب والمزارعين، بهدف تصوير الشيوعية في شكل عدو للمصالح الوطنية، وأصبح هذا العداء للحزب الشيوعي أيدولوجية ضد الطبقة العاملة والاتحادات النقابية، بل وضد الديمقراطية في حد ذاتها.٢إذ وضعت الحكومة العسكرية قانون للعمل والعمال في ١٩٦٠، حرمت فيه الإداريين والموظفين والمعلمين والعاملين في المؤسسات من حق تكوين تنظيمات نقابية، واشترط القانون عدد ٥٠ عاملاً للتأهل لتكوين نقابة، كما منع القانون تكوين نقابات للعمال الذين لا يشتغلون تحت مخدم واحد.٣وعليه يتضح لنا أن قانون العمل لعام ١٩٦٠ هو في مجمله قانون تعسفي الغرض منه منع النقابات المهنية والتنظيمات العمالية من الاتحاد مع بعضها البعض ومحاولة تشتيتهم، لتجريد هذه القوى النقابية الحديثة من حق التنظيم في نقابات أو الانخراط في تجمعات. على الرغم من ذلك لم تهدأ مقاومة النقابات العمالية والمهنية طوال فترة حكومة عبود، وبتفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية وتصاعد الحرب الأهلية في جنوب السودان اشتدت مقاومة القوى النقابية من طلاب ومعلمين ومهنيين وعمال، وساهم النضال المتقطع في نضج جماهير الشعب السوداني التي خرجت تهتف ضد الحكم العسكري في أكتوبر ١٩٦٤.

٢,٢ إرهاصات الثورة الشعبية الأولى أكتوبر١٩٦٤:

تُعد ثورة أكتوبر حدثًا ذا فاعلية كبيرة في وعي الشعب السوداني؛ فهي أول ثورة شعبية عربية تطيح بنظام حكم عسكري شمولي جاء بانقلاب على النظام الديمقراطي _بمساعدة الأحزاب التقليدية_ بعد عامين فقط من الاستقلال. وتزامنت هذه الثورة مع الأحداث الجارية في الستينيات من القرن العشرين، كأزدهار حركات التحرر الوطني في افريقيا وانتصار حركة الحقوق المدنية وانتشار خطاب القومية العربية في العالم العربي، فجاءت الثورة موالية لتلك الأحداث مطالبةً بإزاحة الحكم العسكري والعودة إلى الحياة الديمقراطية. فقد فرض الحكم العسكري الأول في السودان (١٩٥٨-١٩٦٤) العديد من السياسات القمعية والاجراءات المقيدة لحرية الصحافة والرأي، إضافة إلى قبول المعونة الأمريكية التي كان لها دور كبير

١ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص١٦.

٢ المرجع نفسه، ص١٧.

٣ المرجع نفسه، ص٢٩-٣٠.

في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. كما عمق الرئيس عبود من مشكلة جنوب السودان بعد تصديه للحركات الجنوبية المتمردة بالعنف وفرضه الإسلام واللغة العربية على أهالي الجنوب، الأمر الذي أدى إلى إشعال نيران الحرب الأهلية[1] في جنوب السودان. وقادت كل هذه الإجراءات الديكتاتورية إلى تكوين معارضة من النقابات المهنية؛ عرفت بـ«الجبهة الوطنية للهيئات» سعت من أجل اسقاط الحكم العسكري وإعادة الديمقراطية للسودان.

بدأت الثورة بعقد الندوات السياسية من قِبل اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لمناقشة قضية الحرب الأهلية والتمرد في جنوب السودان، بعد أن أدركت الحكومة خطأ سياستها ضد أهالي الجنوب، ودعت المواطنين للتعبير عن آرائهم والتوصية بحلول لمشكلة الجنوب.[2] وفي ٩ سبتمبر ١٩٦٤ قدم الدكتور حسن الترابي ندوة _بصفته نائب عميد لكلية القانون بجامعة الخرطوم_ رفض فيها انفصال الجنوب واقترح نظام الحكم الفيدرالي، وذكر «ستظل مشكلة الجنوب موجودة بيننا إلى حين ذهاب الحكم العسكري القائم».[3] اتاحت هذه الندوات والمناقشات الفرصة لانتقاد الحكم العسكري، ووجدت مخرجات هذه الندوات رواجًا واسعًا في الصحف، الأمر الذي أدى إلى أنزعاج الرئيس عبود ومنعه لإقامة أي ندوة سياسية أو نقاش حول مشكلة الجنوب.[4]

واستنكارًا لقرار منع إقامة الندوات السياسية، قدم اتحاد طلاب جامعة الخرطوم[5] عريضة لمدير الجامعة في ١٣ أكتوبر ١٩٦٤؛ يشكون فيها من عدم استقلالية الجامعة، وفي اليوم التالي ١٤\١٠\١٩٦٤ قدموا عريضة أخرى لوزير الداخلية يستنكر فيها اتحاد الطلاب من سياسات الحكومة، ومصادرتها لحريات المواطنيين بحرمانهم من المشاركة في قضايا البلاد، كما انتقدوا تدخل البوليس وانتهاكه للحرم الجامعي للطلاب. وختم الطلاب عريضتهم بـ«أن كل هذه الأحداث إنما تؤكد حقيقة كبرى هي ضرورة عودة الحياة الديمقراطية للبلاد»، الأمر الذي أدى إلى اعتقال القوات الأمنية لأعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب مباشرة في اليوم التالي بعد تقديمهم المذكرة لوزارة الداخلية.[6]

واصل الطلاب عقد الندوات السياسية تحديًا لقرارات حكومة عبود، إذ اجتمع عدد من طلاب جامعة الخرطوم مساء يوم الأربعاء ٢١ أكتوبر داخل سكن الطلاب للبحث عن حل لمشكلة جنوب البلاد. وعندما بدأ الطلاب المجتمعون ندوتهم أطلقت القوات النظامية الرصاص الحي عليهم ليسقط الطالب أحمد القرشي طه_شيوعي الأنتماء_ شهيدًا في مساء ٢١ أكتوبر ١٩٦٤.

١ تفجرت الحرب الأهلية في جنوب السودان قبل إعلان الاستقلال أغسطس ١٩٥٥، وتعود جذور المشكلة إلى السياسة التي اتبعها المستعمر بعزل الجنوب ووضعه تحت قانون المناطق المقفوله من العام ١٩٢٢ مما خلق فجوة بين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب، وتتابعت بعدها السياسات الاقصائية من السياسيين الشماليين بعد الاستقلال الأمر الذي أدى إلى تمرد الجنوبيين واشتعال الحرب الأهلية.

٢ Yusuf Fadl Hasan, Ibid, P٥٠٥.

٣ كليف تومسون، يوميات ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ترجمة وتحرير: بدر الدين حامد الهاشمي، كتاب غير منشور، ٢٠٢٠.

٤ Yusuf Fadl Hasan, Ibid, P٥٠٦.

٥ يُعد من أبرز الاتحادات الطلابية في السودان وأكثرها تاثيرًا في الساحة السياسية، تعود بداياته إلى الحركة الوطنية السودانية بعد أن قرر طلاب كلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم حاليًا) إنشاء جمعية تتم فيها مناقشة القضايا الاجتماعية والثقافية ومن ثم تحول الاتحاد إلى العمل السياسي مع تصاعد النضال ضد المستعمر. للمزيد من المعلومات أنظر: الحياة السياسية في جامعة الخرطوم خلال قرن ١٩١٠-٢٠١٠ القوى السياسية واتحاد الطلاب.

٦ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢.

وعليه تحرك أساتذة جامعة الخرطوم بعد انتشار خبر استشهاد الطالب برصاص القوات الأمنية، واجتمعوا صباح اليوم التالي ٢٢ أكتوبر في مبنى إدارة الجامعة، وتم الاتفاق على الخروج في موكب لتشييع جثمان الشهيد على أن يجتمعوا مرة آخرى في المساء.١وبناءً على ما سبق ذكره يتضح لنا دور الحركة الطلابية السودانية المتمثلة في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم كقوة سياسية لها تأثير كبير على أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤، فمقتل الطالب أحمد القرشي بحرم جامعة الخرطوم في ليلة ٢١ أكتوبر، كان هو الشرارة التي أشعلت نيران الثورة وفجرت مشاعر الغضب في الشارع السوداني تجاه الحكم العسكري، إذ تحول تشييع جثمان الطالب الشهيد إلى انتفاضة شعبية تعبر عن رفض السودانيين للسياسات والإجراءات الديكتاتورية التي مارستها القوات الأمنية لنظام عبود إتجاه الطلاب العزّل.

٢,٣ نشأة «الجبهة الوطنية للهيئات»:

نشأت «الجبهة الوطنية للهيئات» بمبادرة من أساتذة جامعة الخرطوم الذين بدأت تحركاتهم بعد أحداث ٢١ أكتوبر التي قادها اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وانتشار خبر استشهاد الطالب أحمد القرشي. وفي اليوم التالي بدأت تحركات قادة نقابة المحامين والتي كان لها دور كبير في تكوين تجمع للنقابات المهنية لتوجيه أحداث ٢١ أكتوبر نحو الثورة واسقاط الحكم العسكري. فقد كان اللقاء بين نقابة المحامين وهيئة أساتذة جامعة الخرطوم بمثابة النواة الأولى لتجميع النقابات المهنية السودانية التي قادت الاحتجاجات والغضب الشعبي نحو الثورة. كما سعى رئيس نقابة المحامين إلى توسيع دائرة التجمع عن طريق الاتصال ببقية النقابات المهنية والعمالية لجمع أكبر عدد من الهيئات النقابية للتعاون والاشتراك في هذا العمل النقابي. ٢

تشكل هذا التحالف النقابي بعد اجتماع المحامين في مكتب رئيسهم النقابي عابدين إسماعيل في صباح ٢٢ أكتوبر ١٩٦٤، ليعبروا عن رفضهم لحادث الاعتداء الذي وجهته القوات النظامية تجاه طلاب جامعة الخرطوم، وقرروا رفع مذكرة بالاشتراك مع القضاة إلى الرئيس إبراهيم عبود يوم السبت الموافق ٢٤ أكتوبر. ووجدت فكرة التوقيع على المذكرة المزمع تقديمها للرئيس تجاوبًا كبيرًا من القُضاء بما فيهم رئيس القضاء نفسه.٣وفي نفس الوقت أجتمع أساتذة جامعة الخرطوم في مساء ٢٢ أكتوبر١٩٦٤؛ وتمخض عن اجتماعهم تقديم استقالة جماعية من الأساتذة السودانيين إلى مدير الجامعة، واختتم بيان استقالتهم بالآتي: «وبما أننا أيقنّا أنه لن تقوم لاستقلال الجامعة قائمة في ظل الأوضاع الحاضرة فقد قررنا نحن أساتذة جامعة الخرطوم السودانيين الموقعين أدناه أن نطهر أيدينا منها بالتوقف عن العمل فورا والاستقالة من وظائفنا فيها استقالة غير مشروطة ولا موقوتة إلا بزوال هذا الوضع المظلم وقيام نظام دستوري يعرف

١ أحمد بابكر محمد الخير، «جبهة الهيئات: موعد قصير الأجل مع التاريخ» ، خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية ١٩٦٤-٢٠١٤: نهوض السودان الباكر، تحرير: حيدر إبراهيم علي وآخرون، (القاهرة: المركز الدراسات السودانية، ٢٠١٤)،ص٣.

٢ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص٦.

٣ فدوى عبدالرحمن علي طه، مرجع سابق، ص٢٩٢-٢٩٣.

للجامعة استقلالها» كما قرروا إرسال مذكرة شديدة اللهجة للرئيس إبراهيم عبود يطالبوه فيها بالتنحي عن السلطة.[١٥٣]١وفي سبيل ذلك ذهب نقيب المحامين عابدين إسماعيل وسكرتيره فاروق أبو عيسى إلى جامعة الخرطوم لمتابعة مخرجات اجتماع هيئة الأساتذة وتبليغهم بشأن مذكرتهم المزمع إرسالها يوم السبت ٢٤ أكتوبر١٩٦٤، كما سعى رئيس نقابة المحامين إلى إشراك أكبر عدد من الهيئات النقابية في موكب السبت ٢٤ أكتوبر، وقد كانت نقابة الأطباء من أوائل النقابات التي انضمت لتحالف الأساتذة والمحاميين وأعلنت موافقتها على الاشتراك في الموكب.٢وفي ٢٣ أكتوبر أرسل رئيس اتحاد العمال الحاج عبدالرحمن الحاج إلى قادة النقابات المهنية المتحالفة ليضم صوته للثورة.٣

أما بالنسبة إلى المكونات السياسية لقادة «الجبهة الوطنية للهيئات» فيشير النقابي هاشم محمد أحمد أن جبهة الهيئات لم يكن فيها حزب سياسي مسيطر، ولكن كان هناك نفوذ للحزب الشيوعي داخل النقابات العمالية والمهنية، كما أن الشعارات التي دعت لها الجبهة نادت بالحرية والديمقراطية والأفكار الاشتراكية.٤أما أبو الحسن مصطفى فيؤكد أن غالبية مكونات جبهة الهيئات هم أعضاء في الحزب الشيوعي أو مؤيدين له، ويشير في هذا الصدد إلى أن نقابة الأطباء برئاسة طه بعشر ونقابة المعلمين برئاسة أحمد الخير والمحامين برئاسة فاروق أبو عيسى هم أعضاء ورموز بارزة في الحزب الشيوعي السوداني، بالإضافة إلى اتحاد نقابات العمال برئاسة الشفيع أحمد الشيخ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، أما اتحاد طلاب جامعة الخرطوم فقد انقسمت كوادره بين الانتماء للشيوعيين والإسلاميين.٥

٢,٤ دور «الجبهة الوطنية للهيئات» في قيادة ثورة أكتوبر ١٩٦٤:

أجتمع قادة «الجبهة الوطنية للهيئات» والمواطنون صباح يوم السبت ٢٤ أكتوبر أمام مبنى الهيئة القضائية بالخرطوم، وحاول رئيس القضاء عبدالمجيد إمام الحصول على تصريح لتسيير الموكب الشعبي إلى القصر الجمهوري، إلا أن كبار رجال المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء رفضوا فكرة الموكب، ووافقوا على استقبال ممثلين للنقابات فقط لتقديم المذكرة. رتب قادة النقابات الثلاث الأطباء والمحامين وأساتذة جامعة الخرطوم اجتماعًا على عجل، لاختيار ممثليهم الذين سيتولون مهمة تسليم مذكرة أساتذة جامعة الخرطوم ومذكرة المحامين الموقع عليها كل من القضاة والأطباء، ويرى فاروق أبو عيسى أن هذا الاجتماع كان أول اجتماع رسمي لأعضاء التحالف النقابي، والذي قُرر فيه انتداب ممثلي للهيئات المهنية الثلاث. وأصدر النقابيون بعد تسليمهم المذكرتين البيان الأول باسم «الجبهة الوطنية للهيئات» والذي دعوا فيه جماهير الشعب السوداني إلى الإضراب السياسي العام والتوقف عن العمل.٦

١ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ص٢٠١.

٢ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص٧-٩.

٣ W.J. Berridge, Civil Uprisings in modern Sudan: "The Khartoum springs ١٩٦٤ and ١٩٨٥, (London: Bloomsbury Academic, ٢٠١٥), p١٠٥.

٤ مقابلة شخصية مباشرة مع النقابي هاشم محمد أحمد، ٢٠ مارس ٢٠٢١.

٥ مقابلة مع النقابي أبو الحسن مصطفى، ٢١ فبراير ٢٠٢١.

٦ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص١٠-١١.

أصبحت تلك النقابات المهنية المنضوية تحت «الجبهة الوطنية للهيئات» جبهة ثورية تقود أحداث أكتوبر١٩٦٤، ليستمر نشاطها بإصدار البيانات والمنشورات التي كانت توزع في العاصمة الخرطوم ثم ترسل لبقية أقاليم السودان المختلفة، بالإضافة لمتابعة أعضائها سير الاضراب السياسي الذي وجد استجابة واسعة من جماهير الشعب وأدى إلى شل مؤسسات الدولة الحكومية. والجدير بالذكر أن هناك هيئات نقابية جديدة انضمت إلى التجمع في تلك الفترة وهي تجمع البيطريين واتحاد المزارعين واتحاد جامعة الخرطوم واتحاد العمال وتتابعت حركة الانضمام لعدد من التنظيمات والنقابات المهنية وشملت أيضًا الاتحاد النسائي السوداني، وكان هذا الانضمام مؤشرًا جيدًا على نجاح الاضراب السياسي ومدى تأثير القيادة الثورية على المجتمع، كما أنه دليل على اتساع القاعدة الشعبية ل«الجبهة الوطنية للهيئات».

انحصر دور الأحزاب السياسية في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ على تكوين جبهة معارضة من الأحزاب التقليدية (حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين)؛ بعد تطور الأحداث في الساحة السياسية، إلا أن الدور الأكبر والأكثر فاعلية في تنظيم الثورة قاده الحزب الشيوعي السوداني.[١] فقد بادر الحزب بإصدار بيان في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٤ يستنكر فيه أحداث جامعة الخرطوم والعنف الذي وجهته الحكومة العسكرية إتجاه الطلاب، ودعا إلى الإضراب السياسي لإزالة نظام الرئيس عبود.[٢]

ومع تطور الأحداث في الساحة السياسية واجه قادة «الجبهة الوطنية للهيئات» إشكالية حول مبدأ إشراك كتلة الأحزاب السياسية في قيادة الثورة أم ابعادها، وبالرغم من رفض أغلب القادة النقابيين لإشراك الأحزاب في قيادة الثورة، إلا أن ضرورة التعاون مع كافة الأطراف السياسية فرضت الموافقة على العمل المشترك بين التجمع والأحزاب. كما أصرت جماعة الأخوان المسلمين ذات العداوة الأزلية مع الحزب الشيوعي السوداني على العمل المشترك ل«لجبهة الوطنية للهيئات» مع الأحزاب السياسية، وذلك لخوفهم من انفراد الشيوعيين وسيطرتهم على قيادة الثورة.[٣]

وفي أثناء متابعة قادة «الجبهة الوطنية للهيئات» للأحداث المتعلقة بسير الاضراب السياسي في أنحاء البلاد والتخطيط لاجتماع آخر؛ أعلن الرئيس إبراهيم عبود مساء يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر١٩٦٤ حل المجلس العسكري ومجلس الوزراء.[٤] وبذلك تمكن الشعب السوداني من اسقاط النظام العسكري الأول من خلال التنظيم الجيد للقوى الثورية، والحفاظ على سلمية التظاهرات واعلان الاضراب السياسي العام الذي دعت له القوى النقابية.

صاغت هيئة أساتذة جامعة الخرطوم ميثاق يتضمن مطالب الشعب الأساسية_ وافقت عليه بقية النقابات المهنية_ ليتم عرضه على الأحزاب السياسية كمشروع مشترك بين النقابات والأحزاب السياسية، أُطلق عليه «الميثاق الوطني».[٥] ووفقًا للتطور السريع للأحداث

١ Yusuf Fadl Hasan, Ibid, P٥٠٧.

٢ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ٤٦٠.

٣ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص١٤-١٦.

٤ المرجع نفسه، ص١٥.

٥ كليف تومسون، مصدر سابق، ص١٢٤.

أصبح دور «الجبهة الوطنية للهيئات» القائدة للثورة ؛ تشكيل حكومة مدنية تحل مكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي سبيل ذلك اجتمع قادة الأحزاب السياسية مع القادة النقابيين في ٢٧أكتوبر ١٩٦٤، ببيت الأمام المهدي في مدينة أمدرمان، وتم الاتفاق على العمل المشترك تحت اسم «الجبهة الوطنية الموحدة» كما اجيز في هذا الاجتماع المشترك التشكيل الوزاري للحكومة المدنية بناءً على الوثيقة التي وضعها أساتذة جامعة الخرطوم، والذي ستكون أساسًا للتفاوضات مع المؤسسة العسكرية لاستلام السلطة.١

وعليه يمكن القول إن «الجبهة الوطنية للهيئات» كان لها دور رئيس وواضح في النضال ضد الحكم العسكري(١٩٥٨-١٩٦٤) وقيادة أحداث أكتوبر ١٩٦٤ بالضغط على الحكم العسكري بواسطة سلاح الاضراب السياسي. واستطاعت من خلال وحدتها تحقيق إرادة الشعب والإطاحة بنظام عسكري شمولي كأول حادثة في المنطقة العربية. ليخوض بعدها القادة النقابيون مهمة التفاوض مع المعسكر بالاشتراك مع الأحزاب السياسية، من أجل استلام السلطة وإقامة حكم مدني-ديمقراطي.

٢,٥ دور «الجبهة الوطنية للهيئات» في تشكيل الحكومة الانتقالية ١٩٦٤-١٩٦٥ :

بدأت المفاوضات بين ممثلي «الجبهة الوطنية الموحدة» _النقابات والأحزاب_ وممثلي المجلس العسكري في مساء الأربعاء ٢٨ أكتوبر ١٩٦٤ للتوصل إلى تسوية ديمقراطية. طرح الوفد المشترك بين النقابات والأحزاب السياسية «الميثاق الوطني» على العسكر كبرنامج لإدارة الفترة الانتقالية.٢وتضمنت بنود الميثاق: إزالة الوضع العسكري القائم وقيام حكومة قومية انتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة وتعد البلاد لوضع ديمقراطي، اطلاق الحريات العامة كحرية التجمع والصحافة والتعبير، اطلاق سراح المعتقلين السياسيين من المدنيين والعسكريين، استقلال القضاء والجامعة، اتخاذ سياسية خارجية ضد الاستعمار والاحلاف، تحكم البلاد وفقًا للدستور المؤقت السابق خلال الفترة الانتقالية مع ابعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية، تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة، وأن تضم الحكومة الانتقالية للثورة وزيرًا لكل حزب من الاحزاب السياسية وسبعة وزراء من النقابات والمنظمات المهنية، ووزيرين لجنوب السودان، وعُين سر الختم الخليفة رئيساً للوزرا.٣

واجهت «الجبهة الوطنية الموحدة» صعوبات في التفاوض مع المجلس العسكري، إذ اعترض الوفد العسكري على بند اجراء الانتخابات في آخر مارس ١٩٦٥، مبررًا بانه لا يمكن استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الفترة القصيرة.٤حُسمت هذه الخلافات بعد أحداث

١ «الميثاق الوطني لحكومة ثورة أكتوبر»، رئاسة مجلس الوزراء (٥) ٤٩\١١\١ (الخرطوم: دار الوثائق القومية).

٢ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص١٧.

٣ ميثاق ثورة أكتوبر، مصدر سابق.

٤ Yusuf Fadl Hasan, Ibid, P٥٠٨.

القصر[1] التي كان لها دور كبير في إنجاز التفاوض بشكلٍ أسرع. بعد تدخل صغار الضباط في الجيش ، وأجبار الوفد العسكري على قبول بنود الميثاق الوطني للثورة، لينتهى التفاوض لصالح القوى النقابية.[2] وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ بثت الإذاعة السودانية بيانًا أُعلن فيه عن تشكيل الحكومة الانتقالية للثورة برئاسة الفريق عبود، إلا أن الضغط الشعبي أجبر الفريق إبراهيم عبود على الاستقالة من منصب رئاسة المجلس العسكري لحكومة الفترة الانتقالية في ١٥ نوفمبر ١٩٦٤. وبعد إزاحة عبود تكون مجلس سيادة مدني بالكامل برئاسة سر الختم الخليفة.[3]

وبالتالي نلاحظ أن «الجبهة الوطنية للهيئات» هي التي أدارت التفاوض مع العسكر بمشاركة ممثلين من الأحزاب السياسية، بناءً على البنود التي أعدتها. ويعكس هذا الموقف أن ثورة أكتوبر أحدثت تطور في الحركة النقابية السودانية. ولأول مرة في تاريخ الحكومات الوطنية السودانية يضم مجلس الوزراء وزيرًا من الحركة العمالية وآخر من المزارعين، ويُمثيل وزير من الحزب الشيوعي في الحكومة، ويعتبر دخول هذه القوى الحديثة إلى مجال السلطة السياسية وتمثيلها في وزارة حكومة الثورة ظاهرة ذات معنى عميق، ودليلًا واضحًا على تزايد نفوذ النقابات العمالية والمهنية في العمل السياسي، والاعتراف باهميتها وأنها أصبحت تشكل قوةً لا يمكن تجاهلها.

إلا أن غلبة القوى الثورية في حكومة ثورة أكتوبر الانتقالية أغضب الأحزاب التقليدية التي كونت معارضة ضد حكومة الثورة. فانقسمت الساحة السياسية إلى قسمين؛ الأول يضم «الجبهة الوطنية للهيئات» التي يدعمها العمال والمهنيون والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي، والقسم الثاني يضم الأحزاب التلقيدية- اليمينية (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والأخوان المسلمين) التي كونت مع بعضها معارضة لحكومة الفترة الانتقالية. تبع هذا الانقسام تزعزع في الحكومة الانتقالية بسبب اتهام الجبهة المعارضة للحزب الشيوعي بالسيطرة على جبهة الهيئات بعد أن طرح الحزب الشيوعي قضية التغيير الاجتماعي، لذلك بدأت الأحزاب السياسية-التقليدية تجاهد من أجل استعادة مكانتها.[4] وبالتالي بدأ صراع جديد في السودان في تلك الفترة، وهو صراع الحداثة والتقليد، فالقوى الحداثية دعت إلى تعزيز مبدأ الاستقلال لإكمال المسار الديمقراطي، كما دعت إلى تحويل جهاز الدولة إلى جهاز ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويطهر الدولة من البيوقراطيين، وإنشاء مجلس منتخبه وإلغاء نظام الإدارة الأهلية الذي أبتدعه الاستعمار الإنجليزي للتحكم بالأهالي عن طريق زعماء القبائل.[5] أما «القوى التقليدية» التي كانت تسيطر على الحياة السياسية في السودان، ظلت متفاجأة من صعود «القوى الحديثة» في الثورة وسيطرتها على حكومة الفترة الانتقالية.

١ تسربت شائعات أثناء التفاوض عن حدوث انقلاب مضاد من قادرة الجيش ، فاندفعت الجماهير نحو مكان التفاوض في القصر الجمهوري وهم يهتفون»القصر القصر حتى النصر» تصدت القوات الأمنية للمتظاهرين بعنف، الأمر الذي أدى إلى سقوط ما يقارب العشرين شهيد. عُرف هذه الحادثة في الأدبيات السودانية بمجزرة القصر ويقال أنها مدبرة من قادة الجبهة الوطنية للهيئات لتسهيل التفاوض مع العسكر.

٢ Yusuf Fadl Hasan, Ibid, ٥٠٨.

٣ فدوى عبدالرحمن علي طه، مرجع سابق، ص٢٨٧-٢٨٨.

٤ فدوى عبدالرحمن علي طه، مرجع سابق، ٢٩٨.

٥ الحزب الشيوعي السوداني، مرجع سابق، ٧-٩.

وفي ذلك يشير النقابي صديق الزيلعي إلى أن الأحزاب السياسية ذات الأصل الطائفي شعرت بالخطر والتهديد بصعود قوى اليسار في الساحة السياسية، ورأوا أن القوى النقابية المتجمعة في «الجبهة الوطنية للهيئات» أخذت حجمًا كبيرًا في الشارع السوداني، وصنعت تحولًا في الحياة السياسية والاجتماعية. إذ ظهرت شعارات جديدة في تلك الفترة تقول «لا زعامة للقدامى» فاربك هذا الشعار الطوائف الدينية- التقليدية واعتبروه خطرًا يهدد نفوذهم وينبئ بفقدان اتباعهم. لذلك سعوا من أجل اسقاط حكومة جبهة الهيئات ودعوا إلى تعجيل إجراء الانتخابات _رغم الحرب الأهلية في الجنوب_ لأنها الوسيلة الوحيدة التي يستطيعون من خلالها السيطرة على السلطة، لغالبيتهم الميكانيكية وقاعدتهم الشعبية وسط القبائل السودانية.١

٢,٦ تفكك «الجبهة الوطنية للهيئات»:

نجح تحالف الأحزاب التقليدية بزعامة حزب الأمة في اسقاط حكومة ثورة أكتوبر الأولى، إذ أُجبر رئيس الوزراء سر الختم الخليفة تحت الضغط على الاستقالة في ١٧ فبراير ١٩٦٥ أي بعد أربعة شهور فقط من تشكيل الحكومة الانتقالية للثورة. وتم تشُكليل الحكومة الثانية في ٢٣ فبراير ١٩٦٥ برئاسة سر الختم الخليفة مرة أخرى.[٢٧٤]٢ حدث في الحكومة الجديدة انقلاب في موازين القوى، إذ صعدت فيها القوى الحزبية التقليدية وتراجعت فيها القوى الحديثة المتمثلة في «الجبهة الوطنية للهيئات» والحزب الشيوعي السوداني. وكان الهدف الأساسي لتشكيل هذه الحكومة هو الإشراف على الانتخابات التي تعتبر الضمان الوحيد لسيطرة الأحزاب التقليدية على الحكم.٣ذكر محمد أحمد المحجوب «لقد أرغم سر الختم الخليفة ، غير السياسي ، على الاستقالة ، فانهارت جبهة المهنيين كضحية للانتهازية الشيوعية . واخذت جميع الاحزاب السياسية تعيد تنظيم صفوفها استعدادًا للانتخابات» ٤

يعتبر تاريخ ٢٣ فبراير هو تاريخ نهاية المرحلة الثورية للجبهة الوطنية للهيئات، فقد مارس الحزبان الكبيران جميع أساليب الضغط على حكومة سر الختم الأولى؛ لاسقاطها وإعادة تشكيل حكومة جديدة تُمثل فيها أحزابهم التقليدية بصورة أوسع حتى يضمنوا فوزهم في الانتخابات. إذ سيطر حزب الأمة، الحزب الوطني الاتحادي، وجبهة الميثاق الإسلامي على أغلبية المقاعد في التشكيلة الوزارية الجديدة، كما تم إلغاء مقاعد قادة العمال والمزارعين والمنظمات والنقابات المهنية. وبسيطرة الأحزاب السياسية على حكومة الفترة الانتقالية الثانية عادت الخلافات والنزاعات بين القوى التقليدية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية وتعميق معاناة الشعب السوداني.

وبالتالي نستنتج أن سبب فشل «الجبهة الوطنية للهيئات» هو التآمر عليها من قِبل القوى التقليدية (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والأخوان المسلمين) بالاعتماد على قواعدهم المكانيكية في أرياف وأقاليم السودان، ففي ٤ فبراير ١٩٦٥حشد حزب

١ مقابلة النقابي مع صديق الزيلعي، ٣ فبراير ٢٠٢١.

٢ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٢١٢-٢١٣.

٣ أحمد بابكر محمد الخير، مرجع سابق، ص٢١-٢٢.

٤ محمد أحمد المحجوب، الديمقراطية في الميزان، ط٢ (بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص١٩٨.

الأمة انصاره من منطقة الجزيرة أبا والنيل الأبيض وغرب الجزيرة، ونزلوا مسلحين إلى العاصمة الخرطوم؛ مطالبين بابعاد اليسار_الجبهة الوطنية للهيئات_ من السلطة. وفي ١٦ فبراير١٩٦٥ صدر بيان من أحمد المهدي أحد زعماء حزب الأمة هدد فيه حكومة سر الختم الخليفة باستخدام القوة إذا لم تستقيل.[١٧]

فتفككت حكومة «الجبهة الوطنية للهيئات» بسبب عدم وجودها في القطاع التقليدي الزراعي والرعوي الذي كان يضم غالبية أهالي السودان في تلك الفترة، بل تركز وجودها في القطاعات الحديثة من الطلاب والمثقفين والموظفين وسكان المدن والعمال والنقابات المهنية واتحادات المزارعين المحصورة في مناطق الزراعة الحديثة.٢وبالتالي يمكننا القول إن ثورة أكتوبر ١٩٦٤كانت ثورة القوى الحديثة المنظمة، لذلك انحصرت قاعدتها الشعبية في العاصمة والمدن والمناطق الحضرية التي لا تتبع للطوائف الدينية، أما الأرياف والمناطق البعيدة عن التطور والحداثة فلم تشارك في الثورة بشكل واضح؛ لأنهم مجرد أتباع للطوائف التقليدية.٣وبتفكك الجبهة انتهى صعود القوى الحديثة الديمقراطية، وشُكلت الحكومة الثانية للفترة الأنتقالية في بداية مارس بتمثيل حزبي بالكامل. وعليه بدأت الهيئات النقابية تعلن انسحابها بالتدريج بحجة أن التجمع يخضع للحزب الشيوعي السوداني، وأدى هذا الانسحاب إلى تجسيد الخطر الشيوعي في أذهان الشعب السوداني، ووصلت معارضتهم لحكومة الفترة الانتقالية إلى اتهام الشيوعيين بالترويج للكفر والإلحاد. وحل الحزب الشيوعي السوداني ومصادره أمواله وممتلكاته في نوفمبر ١٩٦٥.

وخلاصة لما سبق نصل إلى أن «الجبهة الوطنية للهيئات» هي عبارة عن تحالف نقابي قاد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ضم عدد من النقابات العمالية والمهنية، ونجح في مهمة إحداث تغيير سياسي واسقاط النظام العسكري، ولكنه أخفق في خلق تحول ديمقراطي مستدام في السودان. بالتالي ضاعت فرصة تاريخية للنخب السياسية المتعلمة في ترسيخ الديمقراطية في البلاد، إذ عادت مقاليد الحكم للأحزاب السياسية وعادت بذلك الصراعات بين الأحزاب مرة أخرى. وُصفت الفترة البرلمانية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩) بأنها أسوأ الفترات السياسية في السودان، إذ شهدت مشكلات سياسية عديدة بين الأحزاب المتآلفة التي ظلت تتنازع من أجل مصالحها الحزبية والمطامع الشخصية. كما شهدت تلك الفترة استنفار ضد القوى الحديثة والحزب الشيوعي، وتوضح حادثة طرد الحزب الشيوعي من البرلمان ومصادرة داره وممتلكاته عام ١٩٦٥عن المنهج الاقصائي الذي أتبعته الأحزاب الحاكمة تجاه الحزب الشيوعي المنافسة لها، واستمرت الاخفاقات السياسية لحكومات الأحزاب التقليدية، إضافةً إلى التدهور الاقتصادي في البلاد، وأدى تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد إلى وقوع الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ السودان المعاصر في مايو ١٩٦٩.

١ مقابلة مع أبو الحسن مصطفى، مصدر سابق.

٢ مقابلة مع النقابي صديق الزيلعي، مصدر سابق.

٣ مقابلة مع فاروق محمد إبراهيم، «التطلعات الكبرى لأكتوبر»، خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية ١٩٦٤-٢٠١٤: نهوض السودان الباكر، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠١٤)، ص٢٩١.

الفصل الثالث

«التجمع النقابي»

وقع الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ السودان المعاصر في مايو ١٩٦٩؛ أي بعد أربع سنوات من الحكم البرلماني-الديمقراطي، ليدخل السودان في دوامة الحكم العسكري مرة أخرى، وما يتبعه من سياسات قمعية وتدهور اقتصادي ومصادره للحريات، ليتصدا لها النقابيون السودانيون محاولين استعادة الحياة الديمقراطية للبلاد. ينطلق هذا الفصل من سؤالين هما: كيف نشأ «التجمع النقابي»؟ وما هو الدور الذي لعبه في الثورة الشعبية الثانية ضد الحكم العسكري أبريل ١٩٨٥؟ وللأجابة عن هذين السؤالين سنعرض أبرز معالم الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩-١٩٨٥) وسياساته الدكتاتورية مع النقابات، والأسباب التي أدت إلى اندلاع انتفاضة مارس_أبريل ١٩٨٥، وكيفية نشأة التجمع النقابي ومكوناته والدور الذي لعبه في تنظيم الثورة وقيادتها، كما سنتطرق إلى حكومة الفترة الانتقالية للثورة، وقضية تمثيل القوى المشاركة في الثورة في الحكومة البرلمانية الثالثة. وأخيرًا تناول الأسباب التي أدت إلى فشل التجمع النقابي في خلق ديمقراطية مستدامة في السودان.

حاول الحزب الشيوعي السوداني إعادة توازن الصراع حول السلطة بعد طرد نوابه من البرلمان في نوفمبر ١٩٦٥، وكرد فعل على اقصائه من قبل القوى التقليدية-اليمينية نفذ الشيوعيون الانقلاب العسكري الثاني في ٢٥ مايو ١٩٦٩بقيادة الضباط الأحرار[١] استلهامًا بالتجربة المصرية، وعُين العقيد جعفر نميري ذو الميول الاشتراكية للإشراف على تنفيذ التخطيط للانقلاب.[٢] اتسمت فترة حكم جعفر نميري بسيطرة الحزب الواحد، وما أن تربع النميري على الحكم أبعد بقية الأحزاب من الساحة السياسية وحرمها من النشاط ليحكم منفردًا، فقد كان الاتحاد الاشتراكي هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، ويشرف على التنظيمات والنقابات لتخدم توجهات الحكومة.[٣]

٣,١ النقابات وحكومة جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥):

كان انقلاب مايو ١٩٦٩ أملًا جديدًا لنقابات العمال والمهنيين التي أيدت انقلاب الضباط الأحرار بسبب رفعه للشعارات الاشتراكية الشيوعية. كما دعا الحزب الشيوعي _المسيطر على نقابات السودان_ العمال والمهنيين لمساندة الحكم الجديد. وفي سبيل ذلك قاد عدد من النقابيين مهنيين وعمال موكب في ٢ يونيو معلنيين عن كامل تأييدهم لحكومة الانقلاب. إلا أن الود بين نظام نميري والتنظيمات النقابية لم يدم طويلًا. وسرعان ما تبدلت العلاقة بين نميري والشيوعيين إلى علاقه دموية؛ بعد تورط الحزب الشيوعي السوداني في انقلاب عسكري فاشل بقيادة الرائد هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١، الأمر الذي أدى إلى حل الحزب الشيوعي والنقابات العمالية والمهنية

---

١ الضباط الأحرار هو تنظيم سري يضم مجموعة من الضباط السودانيين المتأثرين بثورة ١٩٥٢ التي قام بها الضباط الأحرار في مصر، وهو التنظيم الذي خطط ونفذ انقلاب مايو ١٩٦٩ بدعم من الشيوعيين والقوميين العرب.

٢ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٢٢١.

٣ محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان دراسة توثيقية في إنجازات واخفاقات النظام الديمقراطي ١٩٨٥-١٩٨٩، (الخرطوم: دار المصورات للنشر، ٢٠١٩)، ص٣٨.

وجميع التنظيمات التابعة للحزب، كما أعدم نميري عددًا كبيرًا من الشيوعيين المدنيين والعسكريين.[١٨٣] وقد ترتب على محاولة انقلاب الشيوعيين تحويل نميري لعلاقاته الخارجية من المعسكر الاشتراكي-السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[٢٨٤] وبالتالي فإن الفترة الأولى من حكومة الانقلاب العسكري (١٩٦٩-١٩٧١) كانت فترة خصبة للعمل النقابي في السودان، إذ دعم نميري النقابات العمالية والمهنية ولم يحلها كما يحدث في الانقلابات العسكرية السابقة، كما أيد القادة النقابيون انقلاب الشيوعيين رغم شعاراتهم التي تنادي بالديمقراطية، اعتقادًا منهم أن الحكم الجديد سيعترف بالنقابات ويدعمها نسبة لميوله الاشتراكية. إلا أن نميري غير سياساته مع الحزب والنقابات التابعة له ليبدأ نضال العمال والمهنيين ضد سياسات النظام القمعية.

بدأت الارهاصات الأولى لمقاومة نظام نميري بتقديم مذكرة من الحركة الطلابية السودانية، أبدى فيها الطلاب اعتراضهم على بعض بنود الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، ونتيجة لتجاهل الحكومة للمذكرة الطلاب، شكل الطلاب تحالف مع بعض القوى السياسية (حركة الأخوان المسلمين، وحزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، واتحاد اتحادات العمال، والنقابات المهنية) بهدف التنسيق من أجل اسقاط حكومة جعفر نميري. وفي ضوء تلك الأحداث اعلنت الحكومة حالة الطوارئ، واعتقلت حوالي ٣٠ من الطلاب وقادة العمال والأحزاب السياسية. بعدها توجه الرئيس نميري إلى إجراء مصالحة وطنية مع كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والأخوان المسلمين، بوساطة الملك فيصل بن عبدالعزيز في أبريل ١٩٧٧،[٣] ويبدو ان غرض النميري من تلك المصالحة ائتمان جانب الأحزاب اليمينية، وتوسيع قاعدته الاجتماعية بعد خلافه مع الشيوعيين واخفاق نظامه سياسيًا واقتصاديًا. فلم تسلم الاتحادات والتنظيمات النقابية من قمع نظام نميري، خاصة بعد حادثة محاولة انقلاب الشيوعيين عليه في عام ١٩٧١، إذ سن الإعدام عقوبة لكل من يقوم باضراب سياسي. على الرغم من ذلك لم تتوقف الاضرابات النقابية أثناء فترة حكم النميري.[٤] فشهد عام ١٩٧٩ إضرابات قادتها نقابات المعلمين والفنيين؛ بعد تأييد جعفر نميري ومباركته لأنور السادات _رئيس جمهورية مصر_ على توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل.[٥] وازدادت الإضرابات النقابية في الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٨٥، إذ اضربت نقابة عمال السكة حديد في عطبرة في العام ١٩٨٠؛ لمدة ٢٨ يومًا، بدأ اضربهم مطلبيًا ثم تحول إلى إضراب سياسي، كما اضربت نقابة القضاء والأطباء لأكثر من مرة في الأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ وتوالت الاضرابات لتشمل نقابة المهندسين والمزارعين.[٦] وتبعتها اضربات نقابة الصيارفة والمحاسبين، ولقمع الاضرابات المتكررة اعلن نظام نميري حالة الطوارئ وكون المحاكم الناجزة في ١٩٨٤، التي تعد محاكم سياسية تستخدم قوانين جديدة

١ محمد محمود، مرجع سابق، ص٨-٩.

٢ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص٣٩.

٣ نفس المرجع، ص٢٣٩-٢٤٠.

٤ صلاح عبداللطيف، عشرة أيام هزت السودان، (القاهرة: دار الهلال للطباعة والنشر، د.ت)، ص١٢٤.

٥ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص٥٥.

٦ صلاح عبداللطيف، مجع سابق، ص١٢٤.

بعيدة عن ضوابط العدالة لترويع المواطنين.١

عندما أحس جعفر نميري بفشل نظامه في سنواته الأخيرة لجأ إلى حيلة استخدام الدين لأغراض سياسية لقمع معارضيه، وضمان استمراره على السلطة بمساعدة الإسلاميين. فقد أصدر قرارًا في سبتمبر ١٩٨٣ يقضي بتطبيق «قوانين الشريعة الإسلامية» أو ما عُرفت بـ«قوانين سبتمبر»، الأمر الذي أدى إلى تصاعد معارضة النقابات ضده.٢هاجم الحزب الجمهوري قوانين الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى إعدام رئيس الحزب المفكر محمود محمد طه في ١٨ يناير ١٩٨٥؛ بتهمة الردة.٣

فاتسعت دائرة الاجراءات التعسفية لتشمل كافة قوى الشعب المعارضة السياسية والمدنية، وساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وصف صلاح عبداللطيف فترة حكم نميري بأنه كان«حكمًا ارتجاليا يقوم على سطوة الفرد الذى أحاط نفسه بمجموعة من التابعين سواء كانوا مساعدين له أو وزراء أو مستشارين لا يملكون من أمر انفسهم شيئا».٤ وبالتالي أدى تسلط هذا الفرد الواحد وممارساته القمعية ضد المعارضة الشعبية، وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، وتدهور الأوضاع الاقتصادي بعد تنفيذ البرنامج التقشفي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، قادت كل هذه العوامل الشعب السوداني تجاه الانتفاضة الشعبية الثانية ضد حكومة جعفر نميري.

١ حزب الأمة السوداني: الصادق المهدي، مرجع سابق، ص٢٠.
٢ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص٤١.
٣ سرحان غلام حسين العباسي، ص٢٤٥.
٤ صلاح عبداللطيف، مرجع سابق، ص٩.

٣,٢ إرهاصات انتفاضة مارس-أبريل ١٩٨٥:

اندلعت الانتفاضة الشعبية ضد حكومة جعفر نميري في ٢٦ مارس١٩٨٥، بعد أن خاطب الرئيس نميري اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في بث تلفزيوني مباشر؛ تعقيبًا على مناقشات اللجنة حول انعدام الوقود وزيادة أسعار الخبز. فردّ نميري قائلاً «نحن يا جماعة بنتعرض لمؤامرة تستهدف شل حركتنا عن الانتاج لنكون سوقا للتوريد ... علينا ان نقتصد في كل شيء ، من يأكل ثلاث وجبات يأكل وجبتين ، ومن يأكل وجبتين يأكل وجبة واحدة ، ومن يأكل وجبة واحدة يأكل نصف وجبة، ولماذا نشتري المعلبات الغذائية والصلصة، نحن شعب لم يتعود على الصلصلة يا جماعة نحن ناكل الويكة (خضار البامية المجفف)»٥ ونستنتج مما سبق أن حديث الرئيس عن وجود مؤامرة وتقليل عدد الوجبات اغضب جماهير الشعب السوداني، التي خرجت في مظاهرات هادرة في نفس اليوم تهتف بسقوط النظام. ويبدو أن غرض نميري من خطابه في ذلك الوقت هو الحصول على الدعم المادي من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد ان اعلنت عن تجميد المساعدات المخصصة للسودان؛ إن لم يستجيب لشروط صندوق النقد الدولي، والتي تتمحور حول رفع الدعم عن السلع وضغط النفقات الحكومية، وتخفيض سعر الجنيه السوداني مقابل الدولار. وكأن ذلك الخطاب المرتجل كان أعلانًا بصورة غير مباشرة على موافقة نميري على شروط صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على المساعدات المادية.

خرج اتحاد طلاب جامعة أمدرمان الإسلامية في مظاهرات صاخبة كأول رد فعل على كلام الرئيس،

٥ صلاح عبداللطيف، مرجع سابق، ص١٣.

وأجرت القوات الأمنية اعتقالات واسعة وسط الطلاب المتظاهرين. وفي اليوم التالي ٢٧ مارس تظاهر طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم(جامعة النيلين حاليًا)، وطلاب معهد الكليات التكنولوجية، فانضم إليهم أصحاب المِهن الصغيرة والحرفيين والعاطلين على العمل (المشردين). فامتلأت الشوارع بالمتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى اعتقال الأجهزة الأمنية لعددًا من الطلاب، وسقط عشرات القتلى والجرحى.[١٩٤] وهنا يظهر لنا دور الحركة الطلابية السودانية بمثابة قوى مطلبية في الثورة الشعبية، وتأثيرها الكبير في الساحة السياسية إلى جانب النقابات العمالية والمهنية التي سيأتي دورها بعد أحداث الانتفاضة لتنظيم الحراك الثوري وقيادته.

٣,٣ نشأة «التجمع النقابي»:

جاء دور الحركات النقابية السودانية في انتفاضة مارس-أبريل ١٩٨٥ استكمالًا لدور النقابات في النضال الوطني من أجل الديمقراطية. فبعد النضال النقابي المتصل ضد نظام الفريق عبود بواسطة «الجبهة الوطنية للهيئات»١٩٦٤، ظلت الحركة النقابية تواصل دورها التاريخي ضد الديكتاتورية العسكرية.

بدأت مقدمات تشكيل «التجمع النقابي» في أواخر يناير ١٩٨٥_ بعد إعدام المفكر محمود محمد طه_ بمبادرة من هيئة أساتذة جامعة الخرطوم، بالتعاون مع نقابة الأطباء والمحامين، من أجل القيام بمواكب مشتركة ضد محاكم الطوارئ (المحاكم الناجزة) التي ابتدعها النظام وعمليات الإعدام العشوائية.٢أما هاشم محمد أحمد من نقابة المهندسين فيشير إلى أن نقابة المحامين قادت معارضة ضد نظام جعفر نميري بعد إعدام محمود محمد طه وبدأت تنظم صفوفها وتضع الترتيبات لاسقاط النظام وكونت مع النقابات الآخرى تنظيمًا سميّ بـ«التجمع النقابي»٣

ضم «التجمع النقابي» ست نقابات مهنية وهي: نقابة أطباء السودان، ونقابة المهندسين، ونقابة المحامين، والهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم، والنقابة العامة لموظفي المصارف، والهيئة النقابية لموظفي التأمينات العامة. لم يكن هنالك سيطرة لحزب معين في التجمع النقابي، ولكن كان هناك نفوذ معنوي للحزب الشيوعي أكبر من حجم عضويته.[٩٧]٤ ثم اتسعت دائرة التجمع النقابي لاحقًا لتضم القُضاة والدبلوماسيين والأحزاب السياسية. والجدير بالملاحظة في مكونات «التجمع النقابي أن العمال واتحادات المزارعين لم يشارك في تكوينه، واختصر التحالف فقط على النقابات المهنية.

من أبرز أطروحات التغيير التي رفعها «التجمع النقابي» هي اسقاط الحكم العسكري واستعادة الديمقراطية ليختار الشعب السوداني من يمثله، وإزالة آثار مايو (نسبة إلى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩).٥ وقد يعود السبب في رفع ذلك الشعار أن حكومة انقلاب مايو سببت تدهور حقيقي في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

١ Abd elwahab El affendi, Revolutionary anatomy: the lesson of the Sudanese revolutions of October ١٩٦٤ and April ١٩٨٥, contemporary Arab Affairs Vol ٥, ٢٠١٢, issue ٢, P٢٩٦.

٢ مقابلة النقابي أبو الحسن مصطفى، مصدر سابق.

٣ مقابلة مع النقابي هاشم محمد أحمد، مصدر سابق.

٤ المصدر نفسه.

٥ مقابلة مع النقابي صديق الزيلعي، مصدر سابق.

في البلاد، وابتدعت العديد من التغييرات في المجتمع السوداني.

٣,٤ دور «التجمع النقابي» في ثورة مارس\أبريل ١٩٨٥:

بدأت مساهمة النقابات في الحراك الثوري الثاني بعد أن احتجت نقابة الأطباء على قتل الطلاب المتظاهرين في أحداث ٢٦و٢٧ مارس ١٩٨٥، واعلنت في ٢٨ مارس اضرابها عن العمل لمدة يومين وطرحت فكرة العصيان المدني، ثم دخلت نقابة المحامين للتصدي لحملة الاعتقالات والمحاكمات الفورية والدفاع عن المعتقلين. وبذلك تصاعد دور نقابتي الأطباء والمحامين مع استمرار المظاهرات في العاصمة وبقية مدن السودان، وبدأت بقية النقابات المهنية في الاستجابة لنداء الأطباء لتنفيذ العصيان المدني. وجدت فكرة الاضراب السياسي موافقة من المهنيين فاجتمع ممثلو النقابات في ١ أبريل ١٩٨٥ بنادي الخريجين، وحُدد في ذاك الاجتماع ٣ أبريل موعدًا لتنفيذ الاضراب حتى سقوط النظام، وتسيير موكب في نفس اليوم إلى القصر الجمهوري لتسليم مذكرة باسم «التجمع النقابي» تطالب بتنحي الرئيس.١

وزعت اللجنة المركزية للنقابات العامة بيانًا على جميع النقابات المهنية تدعوها للخروج في الموكب السلمي من أجل استعادة الديمقراطية واطلاق سراح المعتقلين النقابيين، وايجاد حل لقضية جنوب السودان.٢ وسرعان ما انتشرت البيانات النقابية في كل مدن السودان المختلفة، كما ساهمت الإذاعات في تنوير الرأي العام العالمي بالأحداث الجارية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى نفذت اعتقال القوات الأمنية عددًا من الطلاب والقادة النقابيين وقيادات الأحزاب السياسية ٣

خرج موكب النقابات المهنية في يوم الأربعاء الموافق ٣ أبريل١٩٨٥ ، وامتلأت شوارع الخرطوم بجماهير الشعب السوداني التي توحدت معلنةً تصعيد الانتفاضة والاضراب عن العمل حتى سقوط النظام. إزاء ذلك الموقف بدأت حكومة جعفر نميري التراجع أمام قوى الانتفاضة، وأعلن في مساء نفس اليوم عن تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع الاقتصادية وتخفيض الأسعار استجابة للجماهير الثائرة.٤ بالرغم من ذلك لم يتراجع «التجمع النقابي» عن مطلبه، إذ أعلنت نقابة القضاء والدبلوماسيين عن تسيير موكب إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يوم السبت الموافق ٦ أبريل ١٩٨٥، الا أن تسارع الأحداث حال دون ذلك، إذ اعلنت قوات الشعب المسلحة اعفاء الرئيس جعفر نميري من الرئاسة وانحيازها للشعب صباح ٦أبريل ١٩٨٥ بقيادة وزير الدفاع المشير عبدالرحمن سوار الدهب. ٥

تحققت إرادة الشعبية التي وضعت النهاية لحكم الديكتاتور نميري الذي حكم السودان ما يقارب ستة عشر عامًا، كانت مليئة بالأحداث المهمة في تاريخ السودان المعاصر، ومن أهم الانجازات التي حققها نظام نميري هي: التغلب على مشكلة الطائفية والقضاء على الهيمنة التقليدية للأحزاب السياسية في السودان، ألغى نظام الإدارة الأهلية في المديريات الشمالية ووضع قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١، إضافة إلى

١ Abd elwahab El affendi, Ibid, P٢٩٦-٢٩٧.

٢ صلاح عبداللطيف، مرجع سابق، ص٢٩.

٣ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص٦٧-٦٩.

٤ نفس المرجع، ص٧١-٧٢.

٥ جريدة الصحافة، ٧أبريل ١٩٨٥، العدد ٨٠٢٦.

توقيع اتفاقية أديس أبابا مع قادة الحركات الجنوبية في ١٩٧٢؛ والتي منحت جنوب السودان حكمًا ذاتيًا إقليميًا، مما أدى إلى استقرار الأوضاع في جنوب السودان لأكثر من عشر سنوات، انتهت بإعلانه تطبيق الحدود وقوانين الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٣ في كافة أنحاء السودان.[١] أبطل نميري بفرض تلك القوانين بنود إتفاقية أديس أبابا، فاندلعت الحرب الأهلية الثانية في الجنوب. وبذلك فشلت تجربة حكم الحزب الواحد _الاتحاد الاشتراكي السوداني_ التي اتبعها نميري في حكم البلاد.

أما بالنسبة إلى دور الأحزاب السياسية فقد شاركت في انتفاضة أبريل١٩٨٥ منذ بدايتها، إذ دعا الحزب الشيوعي السوداني لدعم انتفاضة الشعب والاتحاد من أجل تصفية حكم الفرد من تاريخ الحياة السياسية في البلاد.[٢] كما عارض حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي نظام جعفر نميري ودعا جماهير الشعب السوداني إلى الوحدة من أجل اسقاط الحكم العسكري، أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد أصدر بيانًا دعا فيه القوى السياسية إلى تصعيد الانتفاضة الشعبية والعمل من أجل إزالة النظام الديكتاتوري. وأيد حزب البعث الاشتراكي فكرة العصيان المدني والاضراب السياسي لاسقاط حكم النميري.[٣] بالتالي نلاحظ ان جميع الأحزاب السياسية السودانية عبرت عن موقفها المؤيد للعصيان المدني ودعم الانتفاضة، عدا الجبهة الإسلامية القومية التي كانت جزء من نظام جعفر نميري منذ المصالحة الوطنية في ١٩٧٧ حتى اغتيال قياداتها بتهمة التآمر على النظام في ١٠ مارس ١٩٨٥، الأمر الذي حال دون مشاركة كوادرها في الانتفاضة الشعبية.

وبناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول إن النقابات المهنية خاضت النضال ضد الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩-١٩٨٥) منذ وقت مبكر، حتى نشأة «التجمع النقابي» في آواخر يناير ١٩٨٥ الذي لعب دورًا مهمًا وواضحًا في اضعاف حكومة الديكتاتور جعفر نميري بسلاح الاضراب السياسي والعصيان المدني. ثم لحقت به الأحزاب السياسية التي ظلت تمارس العمل السري طوال الستة عشر عامًا لتضع معها ميثاق الثورة للفترة الانتقالية.

٣,٥ دور «التجمع النقابي» في تشكيل حكومة الفترة الانتقالية ١٩٨٥-١٩٨٦:

أصدر المجلس الانقلابي قرارًا بتعطيل العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ بالبلاد، حل الاتحاد الاشتراكي وتنظيماته وحل مجلس الشعب والمجالس الأقليمية، وأعلن سوار الدهب ان القوات المسلحة استولت على السلطة انحيازًا لثورة الشعب، وستعمل على نقل السلطة للمدنيين بعد الفترة الانتقالية.[٤] وتباعًا لاستيلاء العسكريين على السلطة، أحست القوى النقابية والسياسية في ذلك الوقت بضرورة الوحدة لمواجهه الموقف السياسي والتفاوض مع الجيش، بسبب تخوفها من تحول انحياز القوات المسلحة إلى إنقلاب عسكري، لذلك تم الاتفاق في ٦أبريل ١٩٨٥ على ميثاق مشترك بين «التجمع النقابي» والأحزاب السياسية

١ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٢٤٩.

٢ التيجاني حسين، الفيضان: الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس-بريل ١٩٨٥، (لندن: درا العروبة للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص٢٦.

٣ محمد علي جادين، ص٧٢-٧٣.

٤ جريدة الصحافة، مصدر سابق.

(حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني) عُرف بميثاق « تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن». وتضمن الميثاق قيام حكومة انتقالية لمدة ثلاثة سنوات مهمتها تنظيم المشاركة السياسية، ومراعاة تمثيل القوى الحديثة في المؤسسات الدستورية، كفالة حريات وحقوق المواطنين الأساسية، ايجاد حل سلمي لقضية جنوب السودان، التحرر من التبعية الاقتصادية للامبريالية العالمية، تأكيد مبدأ الحكم اللامركزي، تصفية آثار انقلاب مايو والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية، وأن تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور يقره مجلس برلماني منتخبًا ديمقراطيًا.١ وعليه فإن هذا الميثاق المشترك بين القوى النقابية والحزبية وُضع بهدف توحيد القوى المدنية لتشكيل مؤسسات الفترة الانتقالية، والاتفاق حول رؤية مشتركة لتسليم السلطة للشعب.

تعرقلت المفاوضات بين «تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن»والمجلس العسكري برئاسة سوار الدهب. وفي هذا الصدد يشير النقابي صديق الزيلعي إلى أن الحكومة الانتقالية لثورة أبريل ١٩٨٥ حدث فيها تراجع، وكانت مفاوضة التجمع النقابي مع الجيش فيها شيء من الصعوبه، فقد أصر العسكريون في التفاوض مع التجمع على تكوين حكومة لإدارة الفترة الانتقالية، لاعتقادهم ان الجيش بموجب انحيازه للثورة له الحق ان يحكم البلاد. وحدث حول هذه المسألة نقاش حاد وصراعات وصلت إلى المظاهرات. وفي النهاية تنازل التجمع وتم الاتفاق على أن المجلس الأعلى يحكم بواسطة العسكر أما مجلس الوزراء يكون مدني.٢

يعد انحياز المؤسسة العسكرية إلى إنتفاضة الشعب انتقال من أعلى قادة الجناح الإصلاحي من النخبة الحاكمة في المؤسسة العسكرية، بعد توافر الأسباب الموضوعية والمقنعة التي جعلت الجيش يتولى مهمة الاستيلاء على الحكم لتنفيذ المطالب الشعبية، ودائمًا في هذه الحالة يرجح ميزان القوى نحو النخبة الحاكمة التي قامت بالانحياز للشعب، أما قوى المعارضة سواء كانت سياسية أو نقابية فتكون هي الأضعف ودورها محدود في إدارة المرحلة الانتقالية.٣وبناءً على ذلك تم تشكيل مجلس عسكري يحتكر سلطة السيادة والتشريع برئاسة المشير سوار الدهب، ومجلس وزراء انتقالي برئاسة الجزولي دفع الله وبعض القادة النقابيين وعناصر مستقلة تدخل العسكر في اختيارها.٤

وبالتالي تركزت السلطة الحقيقة للفترة الانتقالية لثورة أبريل ١٩٨٥ في يد العسكر، وأصبح «التجمع النقابي» على الهامش؛ رغم الدور الكبير الذي قام به في قيادة الثورة حتى سقوط النظام. ويعود ذلك إلى: عدم وحدة القوى السياسية والنقابات المهنية في وقت مبكر مما أضعف موقفها أمام المجلس العسكري، بالإضافة إلى الموقف السلبي لحركة تحرير السودان بقيادة جون قونق الذي زعزع العملية التفاوضية، إذ اعتبر أن انحياز الجيش للثورة ما هو إلا إنقلابًا عسكريًا بقيادة بقايا النظام المايوي، وأطلقت على قوى الانقلاب «طغمة مايو

١ ميثاق انتفاضة أبريل ١٩٨٥، الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي، ١٩٨٥\٤\٦. (http://bit.ly/٣kMPawg)

٢ مقابلة مع صديق الزيلعي ، مصدر سابق.

٣ حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٤ نيابر ٢٠١٣.

٤ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص٩٠.

الثانية»مستندة في ذلك على تجاهل قوى الانتفاضة_ التجمع الوطني_ في تشكيل المجلس العسكري.١

وازدادت الأوضاع سوءً بازدياد نفوذ الجبهة الإسلامية القومية التي دخلت في التفاوض كقوى ثالثة متحالفة مع العسكر، ونجحوا في فرض قياداتهم في المجلسين المدني والعسكري، فقد عُين عبدالرحمن سوار الدهب _أحد قيادات الحركة الإسلامية_ رئيسًا للمجلس العسكري، والجزولي دفع الله ذو الميول الإسلامية رئيسًا للوزراء. وتباعًا لذلك عارض المجلس العسكري بتوجيه من الإسلاميين تحقيق أهداف الثورة، المتمثلة في إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وحل قضية جنوب السودان، وتمثيل القوى الحديثة.٢وبالرغم من عدم مشاركة الإسلاميين في الثورة ضد نميري، ولكنهم كانوا أكثر القوى السياسية المستفيدة من إزاحة نظامه واستلام المؤسسة العسكرية للسلطة، إذ كان يرى المجلس العسكري أن الأخوان المسلمين هم أكثر القوى المؤهلة في ذلك الوقت لتصبح حليفًا للمجلس العسكري، لأن لديها مشروعًا ورؤية واضحة وقوى سياسية مؤثرة.

وبالتالي جاءت مؤسسات الحكومة الانتقالية دون تطلعات جماهير الشعب السوداني، وفشلت في تصفية آثار مايو السياسية والقانونية، بعد أن انسحب رئيس المجلس العسكري عن مسئولية التراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية بحجة ان الحكومة الانتقالية ليس لها الحق في التصرف في تلك القضايا الكبيرة، وستترك مهمة حسمها للحكومة المنتخبة.٣كما فشلت الحكومة الانتقالية في ايجاد حل للحرب الأهلية في جنوب السودان، نتيجة تدخل الجبهة الإسلامية القومية التي دعت إلى استمرار الحرب الأهلية تحت شعار الدفاع عن العقيدة والوطن، وكانت ترغب في خروج الوضع في الجنوب عن السيطرة ليتحول إلى فوضى تجيز للمجلس العسكري الاستمرار في الحكم، لتعيد الجبهة الإسلامية تشكيل التحالفات السياسية لصالحها. ٤

ومن أبرز القضايا التي تم طرحها في الفترة الانتقالية قضية تمثيل القوى الحديثة_الطبقة الوسطى المتعلمة من العمال والمهنيين والمثقفين_ في البرلمان، ووجدت تلك الدعوة استجابة وسط النقابات المهنية التي بررت فشل التجربة البرلمانية (١٩٦٥-١٩٦٩) بعدم التوازن والتناسق بين دور هذه القوى الحديثة_النقابات_ التي قادت الثورة ونصيبها في مؤسسات الدولة البرلمانية.٥وقد وافقت القوى السياسية الموقعة على ميثاق «تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن» على زيادة نسبة تمثيل القادة النقابيين والمهنيين في مؤسسات الحكم الانتقالي البرلماني، وتدل موافقة الأحزاب على تمثيل القوى الحديثة على الاعتراف بدور النقابات في إحداث التغيير السياسي واسقاط الأنظمة العسكرية، كما حدث تحول في فكر الأحزاب التقليدية من خلال تغيير نظرتها لقضية الديمقراطية وسعيها لإيجاد حل لأزمة الحكم في السودان.

وبناءً على ذلك أرسل «التجمع النقابي» مذكرة إلى

١ نفس المرجع، ص٨٨-٨٩.

٢ سلمان محمد أحمد سلمان، «كيف ولماذا نجح الإسلاميون في إجهاض انتفاضة أبريل ١٩٨٥؟ دروس لثورة ديسمبر «٢٠١٨، سودانايل ، مايو ٢٠١٩. https://bit.ly/٣xSSZpN.

٣ محمد علي جادين، مرجع سابق، ص١٠٧.

٤ المرجع نفسه، ص١٣٢.

٥ الواثق كمير، مرجع سابق، ص٨٥.

المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء للمطالبة بتخصيص ٢٠٪ من جملة الدوائر للقوى الحديثة والتي تضم النقابات العمالية والمهنية واتحادات المزارعين، إلا أن سوار الدهب تجاهل اقتراح تمثيل القوى الحديثة في البداية، ثم رفض الفكرة علناً في اجتماع المجلس العسكري ومجلس الوزراء، واستبدلها بدوائر لخريجي المعاهد والجامعات ليبقى قانون الانتخابات كما كان في السابق دون تعديل.[١] وبالتالي نستنتج أن دعوة «التجمع النقابي» لإجراء إصلاحات في النظام الانتخابي رُفضت بسبب خضوع رئيس المجلس العسكري لحزب الجبهة الإسلامية القومية التي تعارض تمثيل القوى النقابية في البرلمان. فجاءت نتيجة الانتخابات التي أجريت بنهاية الفترة الانتقالية في أبريل ١٩٨٦؛ مخيبه لآمال «التجمع النقابي» الذي تولى مهمة النضال ضد الحكم العسكري وقاد الثورة الشعبية في مارس_أبريل ١٩٨٥، إذ حصل حزب الأمة على ٤٠٪ من مجموع المقاعد و٢٤٪ للحزب الاتحادي الديمقراطي و٢٠٪ للجبهة الإسلامية القومية، وبذلك سيطرت الأحزاب اليمينية على ٨٤٪ من المقاعد في البرلمان، وتم تشكيل حكومة برلمانية منتخبة برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة.[٢] وبعد فترة عسكرية استمرت لستة عشر عامًا وفترة انتقالية دامت عام؛ تم حل المجلس العسكري وسلم المشير سوار الدهب السلطة إلى حكومة برلمانية منتخبة. وكانت هذه أول حادثة في التاريخ العربي أن يسلم العسكر السلطة للمدنيين بعد الفترة الانتقالية المحددة دون قطرة دم واحدة، ليكسر بذلك الاعتقاد السائد بأن الحكومات العسكرية لا تذهب إلا بالانقلابات العسكرية.

وخلاصة لما سبق يمكننا القول إن حكومة الفترة الانتقالية لثورة مارس-أبريل ١٩٨٥ عجزت عن تحقيق أهداف الثورة الشعبية التي حُددت في ميثاق «تجمع القوى الوطنية لانقاذ الوطن». ويتضح ذلك من تجاهل المجلس العسكري للمطالب الأساسية لقوى الانتفاضة المتمثلة في تصفية آثار النظام المايوي، وايقاف الحرب وتحقيق السلام في جنوب السودان، وتعديل النظام الانتخابي لتمثيل القوى النقابية في حكومة الفترة البرلمانية. فجاءت حكومة منتخبة تسيطر عليها الأحزاب التقليدية-اليمينية، وضمت عدد من اتباع النظام المايوي، لذلك اتسمت الفترة البرلمانية الثالثة في تاريخ السودان (١٩٨٦-١٩٨٩) بالمواجهات بين النقابات المهنية وحكومة الصادق المهدي المنتخبة. وأدت الصراعات بين القوى الحزبية اليمينية الحاكمة والقوى الحديثة إلى فشل وتقويض الحكومة البرلمانية-الديمقراطية، وأتاحت الفرصة لوقوع الانقلاب العسكري الثالث بقيادة حزب الجبهة الإسلامية الذي سيطر على الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بالتعاون مع بعض الضباط الإسلاميين في القوات المسلحة. فقطع انقلاب الانقاذ عملية السلام وقوض التجربة البرلمانية الثالثة، ليدخل السودان تحت نفق الحكومات العسكرية الديكتاتورية من جديد.

١ محمد علي جادين ، مرجع سابق، ١٢٠.

٢ نفس المرجع، ص١٢٢.

الفصل الرابع

«تجمع المهنيين السودانيين»

يتناول هذا الفصل بعض ملامح الحكم العسكري الثالث في تاريخ السودان (١٩٨٩-٢٠١٩) برئاسة عمر حسن البشير الذي حكم السودان لأكثر من ثلاثة عقود، وتمت الإطاحة بحكومته من خلال ثورة شعبية ثالثة اندلعت في ديسمبر ٢٠١٨. وينطلق هذا البحث من سؤال: ما الكيانات المهنية المكونة لـ «تجمع المهنيين السودانيين»؟ وما الدور الذي قام به التجمع في الحراك الثوري ٢٠١٨-٢٠١٩؟ وللأجابة عن هذين السؤالين نتناول وضع النقابات في فترة الحكم العسكري الثالث، والارهاصات التي أدت إلى اندلاع الثورة في ديسمبر ٢٠١٨، ليظهر «تجمع المهنيين السودانيين» ويعمل على قيادة الثورة وتنظيم المظاهرات حتى سقوط نظام البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩، وتشكيل حكومة الفترة الانتقالية.

٤,١ نقابات السودان وحكومة الإنقاذ الوطني ١٩٨٩-٢٠١٨:

تمكن حزب الجبهة الإسلامية القومية [١] بزعامة حسن الترابي من تقويض الديمقراطية الثالثة في تاريخ السودان المعاصر بالانقلاب على حكومة الصادق المهدي البرلمانية المنتخبة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩. إذ نفذ الإسلاميون الانقلاب العسكري باسم القوات المسلحة السودانية بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير. ولإضفاء صفة القومية على الانقلاب أُطلق عليه «ثورة الإنقاذ الوطني»، وتم التبرير عن دوافع الانقلاب بالتدهور الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة وفشل الأحزاب السياسية بقيادة حزب الأمة في تحقيق مطالب الشعب.[٢] الجدير بالملاحظة أن انقلاب الإنقاذ لم يحرك ساكن جماهير الشعب السوداني التي أصيبت بالإحباط من الصراعات والنزاعات بين الأحزاب السياسية، لذلك لم تحاول القيام بأي مقاومة لأسقاط حكومة الانقلاب، فقد كانت نظرة الشعب لماذا يناضلون إذا كانت الأوضاع ستعود إلى فترة ما قبل الانقلاب؟ كما لم يجد الانقلاب أي معارضة أو ترحيب من القوى السياسية المحلية.

حاول رئيس مجلس الانقلاب منذ استلامه الحكم شن الهجوم على النقابات، ونص المرسوم الدستوري الثاني للانقلاب في الفقرة الثالثة على: حل جميع النقابات والاتحادات العمالية والمهنية ومصادره آموالها وممتلكاتها، إنهاء خدمة العمال، اعتقال الأشخاص الذين يشتبه في أنهم يهددون الأمن السياسي للبلاد، إلغاء تراخيص الصحف والجمعيات غير الحكومية، إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد والتي يحظر بموجبها إبداء أي معارضة سياسية لنظام «ثورة الإنقاذ الوطني».[٣]

إذا وضعنا انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في السياق التاريخي العالمي، نجد أن الانقلاب تزامن مع مجموعة من التحولات في بنية النظام الدولي، أهمها صعود النظام الرأسمالي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، مما

١ الجبهة الإسلامية القومية هي حزب سياسي ديني ، تعد امتدادًا فكريًا لجماعية الاخوان المسلمين في مصر التي أسسها الشيخ حسن البنا. يهدف الحزب إلى بناء دولة إسلامية دينية تستند إلى الشورى وتتحقق فيها قيم الدين الإسلامي ومبادئه، لتكون نموذج لمشروع حضاري للدولة الإسلامية لكبرى.

٢ البيان الأول لثورة الإنقاذ الوطني، ٣٠ يونيو ١٩٨٩، https://bit.ly/٣ezvxGT .

٣ المرسوم الدستوري الثاني، «قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية لسنة ١٩٨٩»، ١٩٨٩\٦\٣٠، http://bit.ly/٢Q٤wVqX.

خلق تغييرًا في موازين القوى الدولية والتدعيات المحلية والأقليمية. وعليه قمعت الجبهة الإسلامية القومية الحركات الاجتماعية (النقابية) في محاولة للسيطرة عليها والتخلص من الطابع اليساري-الشيوعي الذي كان يلازمها. فحظر نظام الإنقاذ العمل النقابي والاتحادات المهنية وأوقف نشاط الأحزاب السياسية، مما أدى إلى حدوث فراغ في الساحة السياسية. كما استبدلت أعضاء النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بأعضاء موالين لحزب الرئيس(حزب المؤتمر الوطني)، واعتقلت عدد من القادة النقابيين، وتم تعذيبهم في معتقلات أُطلق عليها «بيوت الأشباح».١وفي نهاية يوليو ١٩٨٩ قدم ممثلو النقابات المهنية مذكرة إلى حكومة الانقلاب مطالبين فيها باستعادة الشرعية لنقاباتهم، نتج عنها أجراء اعتقالات واسعة طالت جميع النقابيين المشاركين في التوقيع على المذكرة.٢

وبناء على ما سبق ذكره تتضح لنا السياسة التي انتهجها نظام ثورة الإنقاذ الوطني تجاه العمل النقابي، من اعتقالات وملاحقات للقادة النقابيين، وقد يرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي تقوم به نقابات السودان في التغيير السياسي، لوعي حكومة الانقلاب بالدور الكبير الذي قامت به التجمعات النقابية في اسقاط الأنظمة العسكرية في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥. كما نلاحظ أنه لم يكن للإسلاميين نفوذ واسع في الحركة النقابية منذ نشأتها في السودان، بل اقتصر وجودهم فقط في اتحادات الطلاب، وبسيطرتهم على الحكم مارس نظام الانقاذ أبشع الأساليب القمعية ضد النقابيين من تشريد وفصل وتعذيب لكبح نفوذهم باعتبارهم مزعزع للنظام الجديد.

فبدأ نضال النقابات السودانية ضد نظام الإنقاذ الوطني منذ اليوم الأول للانقلاب، وفي أكتوبر ١٩٨٩ وقعت ٥١ نقابة مهنية مع ١١ حزب سياسي على «ميثاق التجمع الديمقراطي»، الذي هدف إلى اسقاط نظام الانقاذ الانقلابي والعودة إلى الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والوحدة الوطنية والمساواة والسلام. انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان٣بقيادة جون قرنق إلى الميثاق، وتم الاتفاق على برنامج للفترة الانتقالية مدته خمس سنوات يتم بعدها توزيع السلطة بين النقابات المهنية والأحزاب السياسية والقوات المسلحة السودانية، إلا أن التجمع ظل مجرد فكرة لم تجد النور ليتم تنفيذها.٤ ونستنتج من ذلك أنه حتى الأحزاب السياسية الكبرى ذات النفوذ والهيمنة في السودان فقدت سلطتها في ظل حكومة انقلاب الإنقاذ، وعادت تبحث عن القوى النقابية للتحالف معها من أجل اسقاط الحكم العسكري واستعادة الديمقراطية.

بعد عام من الانقلاب أعاد نظام الإنقاذ النظر في شأن تشكيل النقابات وأنشأ نقابات مؤقتة عُرفت بلجان التسيير. كما عقد مؤتمر «الحوار النقابي» في أغسطس ١٩٩٠ لدراسة مستقبل النقابات في السودان برئاسة لجان موالية للنظام الانقلابي، وكان الغرض منه

١ Anakwa Dwamena, "The Historical precedents of the current uprising ", The New Yorker, ٢٠١٩\٢\٨.

٢ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٢٨٨.

٣ الحركة الشعبية لتحرير السودان هي حزب سياسي تأسس في جنوب السودان عام ١٩٨٣ بقيادة القائد جون قرنق، بعد اندلاع الحرب الأهلية الثانية، ودخل في حروبات مع الحكومات المركزية في السودان، انتهت بتوقيع اتفاقية السلام (نيفاشا) في العام ٢٠٠٥، والتي أعطت شعب جنوب السودان حق الاستفتاء وتقرير المصير. زعيم الحركة الحالي هو سلفاكير رئيس دولة جنوب السودان.

٤ أمين مكي مدني، مرجع سابق،ص٦٧-٦٨.

توحيد اتحاد العمال والمهنيين والمعلمين والموظفين في تنظيم واحد وإجبارهم على العمل المشترك. ومن ضمن مخرجات المؤتمر تم وضع قانون نقابات العمال لعام ١٩٩٢ تحت إشراف رئيس الدولة الذي تولى بنفسه مهمة تعيين القيادات النقابية. ١تعتبر كل هذه الأجراءات التي اتخذتها حكومة الانقاذ تدّخل في العمل النقابي لفرض برنامجها والإشراف على النقابات والاتحادات المهنية والعمالية بنفسها، إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تتراجع النقابات المهنية عن المطالبة باستعادة شرعيتها، كما اتفقت على مقاطعة انتخابات النقابات التي كونها النظام لعام ٢٠٠١، وانتخابات الاتحادات المهنية العامة لعام ٢٠٠٤، ونقابة المنشأة٢ لعام ٢٠١٠، واستمر موقف النقابيين المقاطع لنقابات النظام، لأنها كانت امتدادًا لسياساته الديكتاتورية وتخدم مصالح السلطة الحاكمة.٣ من جهة آخرى نشأت بعض النقابات السرية ذات الصبغة المعارضة للنظام، وظلت تعمل طوال فترة حكم الإنقاذ من أجل إزاحة الحكم العسكري والعودة إلى الحياة الديمقراطية، أهمها لجنة أطباء السودان، لجنة المعلمين وشبكة الصحفيين. ٤

تعرضت البلاد في عهد حكومة الإنقاذ إلى تدهور اقتصادي حاد، نتيجةً تدخل الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي، إضافةً إلى سياسة الفصل التعسفي للموظفين من المدنين والعسكرين واستبدالهم بموظفين أقل خبرة وكفاءة من الموالين للنظام.٥ أدت سياسات الفصل التعسفي إلى تشريد آلاف المهنيين ذوي الكفاءة، مما شجع على هجرة الكوادر المهنية إلى جميع بلاد العالم طلبًا للحياة الكريمة. وتفاقمت الأزمة بانفصال دولة جنوب السودان في يناير ٢٠١١، بعد أن خسر السودان حوالي ٧٠٪ من واردات النفط في الجنوب. وتبع تلك الأزمة الاقتصادية اندلاع انتفاضة سبتمبر ٢٠١٣ التي قمعها نظام البشير بقوة وعنف، ونجح في إخمادها بعد مقتل ما يقارب المئتي متظاهر خلال أسبوع من الانتفاضة، لتبلغ الأوضاع الاقتصادية ذروتها بانهيار قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في العام ٢٠١٨، ونقص العملات الأجنبية والمواد البترولية وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.٦وبالتالي تضافرت عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وساهمت بشكل أو بآخر في انفجار الغضب الشعبي واندلاع الثورة الشعبية الثالثة ضد حكومة انقلاب الانقاذ الوطني في ديسمبر ٢٠١٨.

٤,٢ الانتفاضة الشعبية ديسمبر٢٠١٨:

جاءت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ تتويجًا لنضال وطني مستمر بدأ منذ انقلاب الإنقاذ الوطني في يونيو ١٩٨٩، وتزامنت الثورة مع ظروف داخلية وخارجية بالغة التعقيد، فداخليًا تغيرت البيئة السياسية في السودان

١ سرحان غلام حسين العباسي، مرجع سابق، ص٢٨٨-٢٨٩.

٢ تعتبر نقابه المنشأة شكل جديد من النقابات ابتدعته حكومة الانقاذ، أن يكون كل منشأة أو مؤسسة لها نقابة واحدة تضم العامل والفني والموظف والمهني، أي كل العاملين في المنشأة من الوزير والوكيل إلى الحارس. الغرض منه تضارب مصالح العاملين وصعوبة انعقاد اجتماعاتهم.

٣ محمد علي خوجلي، تجمع المهنيين السودانيين: جذوره وظيفته وطبيعته، سودانايل، ٢ يناير ٢٠١٩، https://bit.ly/2PlgBvD.

٤ أحمد فضل، «نقابات السودان.. ضحايا التغيير السياسي»، قناة الجزيرة الأخبارية، ٢٩ أبريل ٢٠١٩، https://bit.ly/3m٤sGYn.

٥ تقرير: ثورة ديسمبر، السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠٢٠،ص١١-١٣.

٦ أحمد إبراهيم أبوشوك وصلاح الدين الزين محمد، «الانتقال الديمقراطي في السودان(٢٠١٩-٢٠٢٢) التحديات والآفاق»،لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد ٦، مايو٢٠٢٠.

عما كانت عليه قبل مجئ نظام الانقاذ، إذ برزت قوى جديدة في الساحة السياسية وتراجعت قوى وأحزاب آخرى، ونشأت تحالفات وانشقاقات بين القوى المحلية المعارضة. أما خارجيًا فقد تغيرت البيئة الإقليمية والدولية وتغير الحلفاء والأعداء وفقًا للمصالح السياسية لدول الأقليم والقوى الكبرى.١

اندلعت الشرارة الأولى للانتفاضة في مدينة الدمازين بولاية النيل الأزرق في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة لارتفاع أسعار الخبز.٢فانتشرت الانتفاضة أفقيًا في جميع مدن السودان، ورأسيًا وسط قطاعات وفئات المجتمع المختلفة؛ مناديةً بتحسين ظروف المعيشة وإصلاح الأوضاع الاقتصادية، وحاملةً بعض الأجندة السياسية التي تطالب بتنحي النظام الحاكم.٣واستمرت سلسلة التظاهرات شمالًا بمدينة عطبرة في ١٩ ديسمبر وحرق المتظاهرون مقر «حزب المؤتمر الوطني» _حزب الرئيس الحاكم_احتجاجًا على تردي الأوضاع الاقتصادية، ثم انتقلت إلى مدينة بورتسودان في شرق السودان وإلى العاصمة الخرطوم ومنها إلى بقية منها إلى بقية مدن السودان المختلفة. قوبلت تلك الاحتجاجات برد فعل عنيف من قوات الأمن التي استخدمت الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وشهدت بعض المناطق استخدام الرصاص الحي، الأمر الذي تسبب في مقتل العشرات في صفوف المتظاهرين.٤

وبالتالي يمكننا القول إن ثورة ديسمبر ٢٠١٨ لم تكن امتدادًا لثورات الربيع العربي بهدف إصلاح الوضع القائم أو إحداث تغييرًا منشود، وإنما جاءت انتفاضة بصورةً عفوية مع ازداد الغضب الشعبي نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى رفع الدعم عن الخبز وزيادة أسعار السلع الإستهلاكية ونقص المواد البترولية، مع عجز كامل للحكومة عن إيجاد حل لتلك المشكلات. واتضح لنا أن النظام استخدم كافة الطرق والأساليب القمعية من اعتقال وقتل المتظاهرين؛ محاولًا اخماد الانتفاضة التي بدأت في مدن الكبرى في ولايات السودان ثم انتقلت إلى العاصمة الخرطوم. وفي سبيل ذلك أُعطيت القوات الأمنية صلاحيات واسعة لترهيب المتظاهرين، لتظهر في الساحة السياسية نقابات مهنية متحالفة تحت اسم «تجمع المهنيين السودانيين»؛ وتحوّل الانتفاضة العفوية العنيفة بسبب أزمة الخبز والوقود إلى ثورة شعبية منظمة ومواكب سلمية تهدف إلى إسقاط النظام.

٤,٣ نشأة «تجمع المهنيين السودانيين» :

تعود البداية الفعلية لنشأة «تجمع المهنيين السودانيين» عندما بادر مئتي من أساتذة جامعة الخرطوم بتشكيل تجمع مهني غير رسمي في العام ٢٠١٢، على الرغم من حظر حكومة الإنقاذ لتكوين النقابات. شجع هذا التجمع كافة المهنيين في جميع أنحاء العاصمة على تشكيل هيئات مهنية مشابهة لتجمع الأساتذة؛

١ عوض أحمد سليمان،»الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة «١٩ديسمبر» ونتائجها»، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ يوليو ٢٠١٩، ص٢.

٢ تقرير: ثورة ديسمبر ، مرجع سابق، ص١.

٣ أحمد إبراهيم أبوشوك وصلاح الدين الزين محمد، مرجع سابق، ص١١.

٤ Mai Hassan, Ahmed kodouda, Sudan's uprising: The fall of a Dictator, Journal of Democracy, October ٢٠١٩, vol ٣٠, issue ٤, Pp ٨٩.

بالاستناد على المادة ٤٠ من دستور البلاد، والتي تكفل حق التجمع السلمي وحرية التنظيم مع الآخرين.١اجتمع ممثلي هذه الهيئات لأول مرة في ٤ يوليو ٢٠١٢، ليبدأ نشاطها بإصدار البيانات وإقامة الورش والندوات،التي كان أبرزها ندوة «الحريات النقابية وقانون العمل» تحت شعار تحديات العمل النقابي نحو استرداد النقابات المهنية. وقد تم انتخاب المركز التنفيذي وإعداد مسودة الميثاق والهيكل التنظيمي للتجمع في ديسمبر ٢٠١٤،[٢]

في العام ٢٠١٦ قررت ثمانية من النقابات المهنية غير الرسمية؛ تأسيس «تجمع المهنيين السودانيين» بشكل سري.٣وعقدت النقابات أول ورشة لها بعنوان»من أجل نقابات ديمقراطية حرة ومستقلة» تحدث فيها خطورة هجرة الكوادر المؤهلة وذوي الكفاءات إلى خارج البلاد، وآثار تلك الهجرة على الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية، واصفًا بيئة العمل في السودان بأنها بيئة طاردة، ومؤكدًا على ضرورة إسترداد النقابات المهنية ومعارضة فصل وتشريد النقابيين.٤و في ٢٩ يوليو ٢٠١٨ أعلنت الصحف عن ميلاد جسم نقابي جديد يتكون من ستة تحالفات نقابية مهنية معارضة للنظام وهي (لجنة الأطباء المركزية، وتجمع أساتذة جامعة الخرطوم، ولجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين، ولجنة أطباء السودان الشرعية، ورابطة البياطرة الديمقراطيين، ونقابة المحامين الديمقراطيين)، يهدف إلى تحقيق مطالب مشتركة عبر آليات وأنشطة سلمية، ودعا ذلك الجسم النقابي الجديد كل أصحاب المهن المختلفة إلى الانتظام والانخراط في هيئات ونقابات لاسقاط النظام.٥

يُعرف «تجمع المهنيين السودانيين» نفسه بأنه جسم تحالفي مهني مستقل، وهو امتداد لتاريخ طويل للمهنيين السودانيين ومحاولات لم تكتمل بسبب رقابة نظام الإنقاذ، وحرمانه للمهنيين من حق التكون النقابي، تشكل في أكتوبر من العام ٢٠١٦، بعد صياغة أول ميثاق للمهنيين، بالتوافق بين ثلاثة مكونات، وهي: لجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحافيين السودانيين، وتحالف المحاميين الديمقراطيين، وتم تكوين هذا التحالف النقابي ليكون بديلًا للنقابات المواليه لنظام البشير. وفي أغسطس ٢٠١٨ تم الإعلان رسميًا عن ميلاد التجمع بميثاق وأهداف مشتركة، وانضم إليه عدد كبير من الأجسام المهنية التي أعلنت دعمها لأهداف التجمع، لتتسع دائرته ويضم ثمانية أجسام وهي: لجنة المعلمين، ولجنة أطباء السودان المركزية، والتحالف الديمقراطي للمحامين، وشبكة الصحفيين السودانيين، ورابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين،وتجمع أساتذة الجامعات، ونقابة أطباء السودان.٦تبلورت الأهداف الأساسية لـ»تجمع المهنيين السودانيين» في تكوين تجمع يُحظى بثقة من جماهير الشعب السوداني لقيادة المعارضة بدلاً عن الأحزاب السياسية، وتكوين نقابات بديلة للنقابات التي يسيطر عليها النظام الحاكم، واستخدام أداة العصيان المدني

١ ما هو تجمع المهنيين السودانيين؟، قناة الحرة الأخبارية، ١١ أبريل ٢٠١٩، https://arbne.ws/٣dddvIi.

٢ محمد علي خوجلي، مرجع سابق.

٣ ما هو تجمع المهنيين السودانيين؟، مصدر سابق.

٤ محمد علي خوجلي، مرجع سابق.

٥ عزة مصطفى، «هذا هو تجمع المهنيين السودانيين»، بدايات، العدد ٢٣، ٢٠١٩.

٦ الصفحة الرئيسية لتجمع المهنيين السودانيين، شوهد في ٢٠٢٠\٩\٨، في: http://bit.ly/٢Nc٩١٤Z.

والإضراب السياسي كوسيلتين سلميتين للتغيير.١

٤,٤ دورتجمع المهنيين السودانيين في الحراك الثوري ٢٠١٨-٢٠١٩:

بدأ نشاط «تجمع المهنيين السودانين» عندما نظم وقفة احتجاجية في بداية نوفمبر ٢٠١٨ أمام مبنى الاتحاد العام لنقابات السودان، للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وزيادة الأجور، بعد أن أجرى التجمع دراسة حول وضع الأجور؛ توصل فيها إلى أن الحد الأدنى للأجور في السودان هو ٨,٩ دولار، وأن العامل السوداني هو صاحب ثاني أدنى أجر في العالم. وبناءً على ذلك أرسل تجمع المهنيين دراسته حول الأجور في السودان إلى منظمة العمل الدولية ومكتبي العمل الأفريقي والعربي في ١٨ نوفمبر ٢٠١٨، بغرض الضغط على النظام الحاكم، كما أشارت مذكرة المهنيين إلى تزوير النظام لإرادة العمال والمهنيين عبر الأجسام النقابية المزيفة التي يكونها الرئيس ويشرف على تعيين أعضائها مخترقًا بذلك مبادئ حرية التنظيم واستقلالية العمل النقابي.٢

كما سلم «تجمع المهنيين السودانيين» مذكرة إلى وزارة العمل والإصلاح الإداري في ٢٢نوفمبر ٢٠١٨، مطالبًا بتعديل وزيادة الحد الأدنى للأجور ليتناسق مع تكاليف معيشة المواطن السوداني ومعدلات التضخم، مؤكدًا على تمسكه بضمان حق التنظيم النقابي ورفض تسييس النقابات والاتحادات العمالية والمهنية.٣كما أصدرت اللجان الإعلامية لتجمع المهنيين بيانًا تدعو فيه جماهير الشعب السوداني لتصعيد الضغط السلمي على النظام، بالمشاركة في وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني (البرلمان السوداني) للمطالبة بزيادة الأجور.٤ وبعد اندلاع الانتفاضة العفوية في ١٩ ديسمبر في مدينة عطبرة شمال السودان وانتشار الاحتجاجات في كل مدن السودان المختلفة، «دعا تجمع المهنيين السودانيين» جماهير الشعب السوداني لتسيير موكب إلى القصر الجمهوري في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، ورفع سقف مطالبه من زيادة الحد الأدنى للأجور وتحسين الأوضاع الاقتصادية إلى المطالبة بتنحي الرئيس عمر البشير.٥

وبذلك يمكننا القول إن تاريخ ٢٥ ديسمبر٢٠١٨ يعتبر نقطة تحول مهمة في مسار الثورة، إذ برزت فيه القيادة التي التف حولها الشعب وهي «تجمع المهنيين السودانيين»، وأصبح التجمع هو القائد الأساسي والموجه للشارع السوداني. فبعد انتفاضه الشعب في ١٩ ديسمبر في مدينة عطبرة وانتشار المظاهرات والاحتجاجات العفوية في مدن السودان المختلفة، عمل التجمع على تغيير طبيعة الوقفة الاحتجاجية ومكانها التي دعا لها سابقًا، إلى موكب إلى القصر الجمهوري لتسليم مذكرة التنحي إلى الرئيس عمر البشير. وتُعد تلك الدعوة خطوة سياسية جرئية لجسم نقابي وليد وغير معروف لأغلبيه السودانيين، إلا أنه وبالرغم من ذلك وجدت دعوة التجمع استجابة واسعة من الشارع السوداني. فاستطاع «تجمع المهنيين السودانيين» من خلال تأكيده على ضرورة اسقاط نظام البشير؛ خلق قاعدة شعبية واسعة وجماهير تتحرك وفقًا لرسائل

١ المصدر نفسه.

٢ تصريح صحفي لتجمع المهنيين السودانيين، ١٨\١١\٢٠١٨

٣ «تجمع المهنيين السودانيين يدفع بمذكرة لوزارة العمل ويطالب بزيادة الحد الأدنى للأجور»، الراكوبة، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨.

٤ عزة مصطفى، مرجع سابق.

٥ محمد علي خوجلي، مرجع سابق.

التعبئة الثورية التي ينشرها التجمع على صفحاته الرئيسية بمواقع التواصل الاجتماعي، حتى دون أن يُعرّف التجمع عن نفسه أو عن قادته.

ذكر محمد يوسف المصطفى المتحدث الرسمي باسم التجمع أن المشهد السوداني كان يفتقد سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا إلى قائد، وأن القوى السياسية التي كان يفترض أن تقوم بهذا الحراك منقسمة على نفسها، وبالتالي فإن أغلبية جماهير الشعب كانت تبحث عن قائد، فقرر «تجمع المهنيين السودانيين» أن يكون مركز العمل وينظم ما يقوله الناس. وأضاف أن تجمع المهنيين ليس هو القائد، وإنما القائد هو الشعب السوداني.١

وبالتالي يتضح لنا أن الثورة قامت على أكتاف النقابيين المهنيين، بالرغم من وجود ما يقارب المئة حزب سياسي في السودان، إلا أن تلك الأحزاب لم تبادر بالخروج ضد نظام الإنقاذ، وقد يرجع ذلك لضعفها وانقسامها بين مؤيد ومعارض للرئيس. كما أن معظم الأحزاب السياسية دخلت في «الحوار الوطني»٢، الذي نظمه الرئيس في العام ٢٠١٤ للتفاوض مع المعارضة السياسية، لكسب تأييدها وضمان جانبها مقابل توزيع مناصب على قادة الأحزاب. وبالتالي فإن معظم الأحزاب السياسية في السودان التي اشتركت في الحوار الوطني، كانت تسعى وراء مصالحها الحزبية وتتنافس على الامتيازات التي ستحصل عليها من الحزب الحاكم، مع تجاهل تام لمطالب الشعب وتطلعاته. خلق هذا التجاهل عزلة بين الأحزاب السياسية وجماهير الشعب السوداني التي كانت ترى أن تلك الأحزاب ماهي إلا وجهًا آخر لنظام الإنقاذ الديكتاتوري.

تبنى «تجمع المهنيين السودانيين» منهج العمل السري فلم يعلن عن قيادته داخل السودان طيلة فترة الثورة، متخذًا السرية إستراتيجيةً للتغلب على ملاحقة السلطات الأمنية لأعضائه. إذ اعتقلت السلطات الأمنية الطبيب محمد ناجي الأصم والاستاذ الجامعي محمد يوسف أحمد المصطفى بعد أن ظهرا على منصات التواصل الاجتماعي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، كناطقيين رسميين لـ«تجمع المهنيين السودانيين «داخل السودان، معلنيين عن ميلاد تحالف جديد يضم كافة القوى المعارضة في السودان، التي أبدت رغبتها في المشاركة في المد الثوري حتى اسقاط نظام البشير.٣إذ نجح «تجمع المهنيين السودانيين» في جذب القوى السياسية المعارضة في السودان لتلتف حوله، وكون تحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير» في ١ يناير ٢٠١٩، الذي يعتبر التحالف الأوسع في الحياة السياسية السودانية من حيث التمثيل النقابي والحزبي والمدني والمطلبي، إذ ضمَّ قوى الإجماع الوطني (حزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي السوداني)، وتحالف قوى نداء السودان (حزب الأمة، والمؤتمر السوداني،والجبهة الثورية التي تضم حركات الكفاح المسلح، والحركة الشعبية لتحرير السودان)، و«تجمع المهنيين السودانيين» الذي قدم نفسه قائدًا لذلك التحالف. وبناءً على ذلك اتفقت القوى المعارضة على وضع ميثاق كضرورة مرحلية

١ ما هو تجمع المهنيين السودانيين؟ ، مصدر سابق.

٢ أطلق الرئيس عمر البشير في ٢٧ يناير ٢٠١٤ دعوة للحوار الوطني مع الأحزاب السياسية المعارضة وحركات الكفاح المسلح، شارك في الحوار حوالي ١١٦ حركة مسلحة والأحزاب الموالية للنظام، وانتهى الحوار إلى توقيع «الوثيقة الوطنية» في أكتوبر ٢٠١٦، والتي استحدثت فيها تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية، وإشراك الموقعين فيها في السلطة.

٣ موقع فرنسي: تجمع المهنيين السودانيين لا يزال لغزا مجهولا، قناة الجزيرة الأخبارية، ٢مايو ٢٠١٩، https://bit.ly/uL٣٢٦٨١.

لتنسيق مطالب الشعب السوداني ،وبلورتها في برنامج سياسي موحد، يهدف إلى اسقاط نظام البشير، وتشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية تحكم لأربع سنوات، تتولى خلالها مهمة وقف الحرب والتدهور الاقتصادي واستقلال القضاء والعمل على تمكين المرأة السودانية، وإلغاء كافة القوانيين المقيدة للحريات.١

تولت قوى «إعلان الحرية والتغيير» قيادة التظاهرات والمواكب السلمية لأربعة أشهر، مطالبةً بسقوط النظام ومحافظةً على سلمية الثورة على الرغم من قمع الأجهزة الأمنية. وبلغت الثورة ذروتها عندما دعت القوى النقابية إلى للخروج في ٦ أبريل ٢٠١٩ والاعتصام حول القيادة العامة للقوات المسلحة. لتعلن اللجنة الأمنية العليا في ١١أبريل ٢٠١٩ الانقلاب على النظام والانحياز إلى ثورة الشعب.٢وقد جاء في البيان الأول لوزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية الفريق عوض بن عوف أنه «تم اقتلاع النظام والتحفظ على رأس النظام في مكان آمن» وتعطيل العمل بالدستور، وحل المجلس الوطني ومجلس الولايات، وإعلان حالة الطوارئ ، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون البلاد.٣

الجدير بالذكر أن دعوة تجمع المهنيين للخروج في موكب ٦ أبريل وجدت استجابة واسعة من كافة فئات وجماهير الشعب السوداني، الأمر الذي أدى إعلان التجمع عن تحويل الموكب إلى إعتصام أمام مباني القيادة العامة، لتشكيل ضغط على الجيش لاتخاذ قراره إما تفريق المتظاهرين بالقوة والعنف وقتلهم أو الاستجابة إلى مطالبهم. وبعد مرور خمسة أيام على الاعتصام أعلن الجيش انقلابه على نظام عمر البشير واستيلائه على الحكم، وبسقوط نظام ثورة الإنقاذ الوطني (١٩٨٩-٢٠١٩) انتهت ثلاثين عامًا تحمل فيها السودانيون كل أنواع القهر والظلم وانعدام الحرايات. ليبدأ السودان عهدًا جديدًا محاولًا فيه استعادة الديمقراطية التي انتزعها الحكم العسكري الديكتاتوري.

كشف تجمع المهنيين عن رئيسه المجهول منذ بداية الحراك الثوري بعد سقوط نظام البشير، إذ ظهر الدكتور محمد يوسف المصطفى بعد ساعات من إعلان القوات المسلحة السودانية عن عزل الرئيس، ليعلن نفسه رئيسًا لتجمع المهنيين السودانيين.٤وبدأت عملية التفاوض بين قوى الثورة المنضوية في «إعلان الحرية والتغيير» والتي يُشار إليها (قحت) والقيادة العامة للقوات المسلحة بجميع فصائلها النظامية، أنتهت بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة عسكرية ومجلس وزراء مدني في أغسطس ٢٠١٩، وفقًا للوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام ٢٠١٩ والتي حددت مهام الفترة الانتقالية في تحقيق السلام، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات المدنية والعسكرية، ووضع إطار دستوري لخلق نظام ديمقراطي مستدام في السودان.٥

١ خالد التيجاني النور، الانتفاضة السودانية فرص التحولات وتحديات البديل، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد ٣، أغسطس ٢٠١٩ ص٣٥.

٢ أحمد إبراهيم أبوشوك وصلاح الدين الزين محمد، مرجع سابق، ص ١١.

٣ الجيش السوداني يعلن اعتقال البشير وتولي السلطة، قناة الجزيرة الأخبارية، ١١أبريل ٢٠١٩، https://bit.ly/2PidBGD.

٤ «بعد أربعة أشهر.. الكشف عن رئيس تجمع المهنيين السودانيين في أول ظهور عقب عزل البشير»، الراكوبة نيوز، ١٢\٤\٢٠١٩، https://bit.ly/2O8R12K.

٥ أحمد إبراهيم أبوشوك وصلاح الدين الزين محمد، مرجع سابق، ص١٢.

وبذلك نخلص أن «تجمع المهنيين السودانيين» هو عبارة عن تحالف نقابي مهني، تولى قيادة انتفاضة الشعب في ديسمبر ٢٠١٨، وحولها إلى ثورة شعبية منظمة، نجحت في تحقيق مطالب السودانيين من خلال تنظيمه للمواكب والمظاهرات السلمية في كافة مدن السودان، بالإضافة إلى العصيان المدني والإضراب السياسي الذي اتخذه التجمع كوسيلة ضغط لإسقاط الحكومة وتسهيل التفاوض مع المجلس العسكري. واستطاع تجمع المهنيين توحيد القوى السياسية المعارضة في السودان_ رغم الخلافات السياسية بينها_ تحت ميثاق إعلان الحرية والتغيير، بهدف اسقاط حكومة الرئيس عمر البشير. كما عمل على إحاطة الإعلام الداخلي والخارجي بمجريات الأحداث، باستخدام منصات التواصل الاجتماعي؛ بعد إغلاق السلطات الأمنية لبعض القنوات الفضائية في السودان. فأعاد «تجمع المهنيين السودانيين» الذاكرة الشعبية لحدثين مهمين في السودان، وهما انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وانتفاضة أبريل ١٩٨٥، ولكنه قدم طريقة جديدة وفريدة في قيادة الحراك الثوري وتفكيك الفضاء السياسي السوداني، وإعادة بناءه بتجاوز استراتيجيات وبرامج الأحزاب السياسية والأطر القديمة_التقليدية، كما نجحت قيادته في تكتيك الانتقال من المطالب الاجتماعية إلى المطالب الاقتصادية ثم السياسية. وبالتالي نجحت ثورة ديسمبر ٢٠١٨ بقيادة «تجمع المهنيين السودانيين» في اسقاط نظام الإنقاذ الذي حكم السودان لأكثر من ثلاثة عقود، ومشاركًا في حكومة الفترة الانتقالية (٢٠١٩-٢٠٢٣) لتمهيد الطريق لقيام حكم ديمقراطي مستدام.

الفصل الخامس

أوجه الشبه والاختلاف بين التجمعات النقابية

من خلال الطرح السابق لإرهاصات الثورات الشعبية الثلاث التي اندلعت في السودان في الفترة ما بين (١٩٦٤-٢٠١٨)، توصلنا إلى أن تلك الثورات أفرزت قيادات نقابية تكونت أثناء أو بعد الانتفاضة لتقود الحراك الشعبي نحو التغيير السياسي واسقاط النظام. ففي ثورة أكتوبر ١٩٦٤ تكونت «الجبهة الوطنية للهيئات»، وفي انتفاضة مارس-أبريل ١٩٨٥ نشأ «التجمع النقابي»، وبرز «تجمع المهنيين السودانيين» في الثورة الشعبية الثالثة ديسمبر ٢٠١٨ لقيادة الحراك الثوري. تولت تلك التجمعات النقابية مهمة النضال ضد الأنظمة العسكرية وتمكنت من اسقاطها وتكوين حكومات انتقالية لمرحلة ما بعد الثورة. يحاول هذا الفصل الإجابة عن سؤال: ما اوجه الشبه والاختلاف بين تلك التجمعات النقابية الثلاثة؟ وما أسباب فشل أو اخفاق التجمعين النقابيين ١٩٦٤ و١٩٨٥ في خلق انتقال ديمقراطي يقضي إلى تحول ديمقراطي مستدام في السودان؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، سنعمل على مناقشة وعرض أبرز المشتركات والاختلافات بين التجمعات النقابية الثلاث من ناحية: مكوناتها السياسية وقيادتها، والقاعدة الشعبية، ودورها في التفاوض مع المجلس العسكري لتشكيل حكومة الفترة الانتقالية.

٥,١ أبرز المشتركات والاختلافات بين التجمعات النقابية:

يتبلور القاسم المشترك بين الكيانات التي قادت ثلاث ثورات في السودان ؛ أنها عبارة عن تحالفات

نقابية مهنية -عمالية، عملت على قيادة الانتفاضات الشعبية بهدف اسقاط الأنظمة العسكرية _التي جاءت بانقلاب على الحكومات البرلمانية_ وإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد. ونجحت تلك التجمعات في الإطاحة بالحكومات العسكرية في كل من : ثورة أكتوبر ١٩٦٤ التي اسقطت حكومة الفريق إبراهيم عبود، وثورة أبريل ١٩٨٥ التي أسقطت حكومة جعفر نميري، وثورة ديسمبر ٢٠١٨ التي انهت نظام الرئيس عمر البشير الذي حكم السودان لأكثر من ثلاثة عقود، من خلال تنظيمها للحراكات الثورية وقيادتها بالاعتماد على السلمية وسلاح العصيان المدني والإضراب السياسي.

من جانب **القيادة والمكونات السياسية** نجد أن قادة «الجبهة الوطنية للهيئات» كانوا شخصيات نقابية معروفة، غلب عليهم الانتماء للحزب الشيوعي السوداني، على الرغم من أن النقابات في السودان رفعت شعار استقلالية الحركة النقابية، للابتعاد عن الانزلاق وراء التيارات السياسية، كما ردد البعض شعار «لا سياسة داخل النقابة». ولكن كما ذكرنا سابقًا أن الحزب الشيوعي كان له أثر كبير في تاريخ الحركة العمالية السودانية، وساهم في تثقيف الطبقة العاملة،وكان له نفوذًا واسعًا داخل نقابات العمال والمهنيين واتحادات المزارعين والطلاب، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الشيوعيين على العمل النقابي وصعودهم في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بصفتهم قائدين للمعارضة النقابية وسط «الجبهة الوطنية للهيئات». بالتالي فان غالبية مكوناتها كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي أو مؤيدين له، لذلك لم يواجه قادتها تحديات داخلية وخلافات، لأن معظم القوى النقابية المتحالفة كانت متشابهه فكريًا وسياسيًا.

أما «التجمع النقابي» لثورة أبريل ١٩٨٥ فتميز بالقيادة المشتركة مع الأحزاب السياسية جنبًا إلى جنب، فالأحزاب السياسية في فترة الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩-١٩٨٥) ظلت تناضل هي الأخرى من أجل إزاحه الحكم العسكري، ومارست العمل السري، وتعرض قاداتها للاعتقالات المتكررة. وهناك جدل كبير حول مشاركة الأحزاب السياسية لـ«للتجمع النقابي» في قيادة أحداث الثورة، ويعتقد الكثير من المؤرخين أن الثورة قامت على أكتاف «التجمع النقابي» فقط، ولحقت الأحزاب السياسية بالنقابيين لتوقع معهم ميثاق «التجمع الوطني لإنقاذ البلاد»، ومن وجه نظري أنه لا يمكن انكار دور الأحزاب السياسية في النضال ضد نظام جعفر نميري والدليل على ذلك الاعتقالات المتكررة التي تعرض لها قادة الأحزاب السياسية الكبرى، كما تم نفي البعض منهم لسنوات خارج السودان. ولكن الجدير بالذكر أن «التجمع النقابي» لثورة أبريل ١٩٨٥ لم يكن فيه نفس التماسك والوحدة بين المكونات السياسية في «الجبهة الوطنية للهيئات».

جاء «تجمع المهنيين السودانيين» بقيادة مجهولة، إذ برزت القيادة النقابية لثورة ديسمبر ٢٠١٨ خلافًا للثورتين السابقتين في ١٩٦٤ و١٩٨٥، اللتين دعت لهما قيادات نقابية- مهنية معروفة من الوسط النقابي والنخب المثقفة من المعلمين والطلاب. آثار هذا التحالف النقابي المهني بين الساسة والمؤرخين جدلية الاتصال والانقطاع مع التجارب الثورية في تاريخ السودان، إذ حدث في قيادة «تجمع المهنيين السودانيين» قطع مع الماضي، ويكمن هذا القطع في أنه لم يكن لـ«تجمع المهنيين السودانيين» قيادة معروفة أو ملموسه ومجسده في شخصيات نقابية

بعينها مثلما كان في «الجبهة الوطنية للهيئات» ١٩٦٤ و«التجمع النقابي» ١٩٨٥، وبالتالي لم تُعرف المكونات السياسية للتجمع، وقد ساهم في ذلك استخدم القادة المهنيين في هذا الحراك أدوات الثورة التكنولوجية الحديثة لتعبئة جماهير الشعب السوداني، وتوحيدهم تحت هدف واحد وهو اسقاط النظام.

أما بالنسبة إلى **المكون الاجتماعي والقاعدة الشعبية** لتلك التجمعات النقابية فقد اختلفت من حقبة إلى أخرى. تكاد تكون «الجبهة الوطنية للهيئات» التي قادت ثورة ١٩٦٤ أقوى تحالفًا نقابيًا في تاريخ السودان من حيث اتساع المكونات الاجتماعية والقاعدة الشعبية، إذ التفت حوله قطاعات جماهيرية منظمة من اتحادات الطلاب والمزارعين ونقابات العمال والمهنيين والموظفين والمعلمين، وانحازت إليه عناصر مؤثرة من جهاز الدولة كمشاركة القضاة وقادة المحكمة العليا والمحامين وأساتذة الجامعات. كما حُظيت «الجبهة الوطنية للهيئات» بانحياز قوى ضاربة في الجيش، بعد مجزرة القصر واعلان الضباط الصغار انحيازهم لجماهير الشعب، إذ دعم هذا الانحياز موقف قادة جبهة الهيئات في التفاوض مع العسكر، وأجبرهم على الموافقة على «الميثاق الوطني» لثورة أكتوبر. وهو بذلك يختلف عن «التجمع النقابي» لثورة أبريل ١٩٨٥ الذي تكون من ستة نقابات مهنية فقط؛ دون مشاركة من العمال والمزارعين، ولم يضم التجمع فئات عديدة من جماهير الشعب السوداني. بالتالي نلاحظ أن ثورة أبريل ١٩٨٥ اتسمت بمحدودية مشاركة النقابات العمالية، ووقع الدور الأكبر في «التجمع النقابي» على عاتق المهنيين، وقد يرجع ذلك إلى أن الحركة العمالية في السودان اعتمدت منذ نشأتها على توجيهات قيادات وكوادر الحزب الشيوعي السوداني، وبعد محاولة انقلاب الشيوعيين على نظام جعفر نميري في ١٩٧١؛ تأثرت الحركة بالضربة التي وجهها النظام للحزب الشيوعي والتي ألقت بظلالها على نشاط العمال، فقد فقدت الحركة العمالية العديد من قياداتها الذين انتهى مصيرهم إلى الفصل والسجن أو الإعدام.

الجدير بالذكر أن فئة الشباب كانت هي العمود الفقري لثورة ديسمبر ٢٠١٨، إذ كانت المشاركة الشبابية الواسعة هي السمة المميزة لهذا الحراك، مع العلم أنهم لا ينتمون لأي أحزاب سياسية أو قطاعات مهنية. وقد يعود ذلك إلى اتساع الفجوة الجيلية بين الشباب والطبقة السياسية، التي تسببت في تعميق العزلة وتحطيم ثقة الشباب في جميع القوى السياسية الموجودة في السودان.[١] أدت هذه العزلة إلى خلق جيل مستقل لا يقيده انتماء، ويتمتع بوعي ثوري ونقد بنّاء لتجارب الحكم السابقة لفترة ما بعد الاستقلال، وبالتالي نجحت القيادة (الإسفيرية) عبر مواقع التواصل الاجتماعي في جذب مئات الشباب الناقمين على المنظومة السياسية ككل سواء كانت الطبقة الحاكمة أو الأحزاب السياسية التي أثبتت فشلها في معارضة النظام. فالشعب السوداني كان يبحث عن قائد بعيدًا عن النخب السياسية المعروفة بالنسبة إليه بمواقفها المحبطة، لذلك عندما ظهر «تجمع المهنيين السودانيين» التف حوله الجميع، على الرغم من أنهم لا يعرفون من هم «تجمع المهنيين السودانيين»، ولم يكن ذلك مهمًا لجماهير الشعب وأنما كان همهم هو أن هناك كيان

١ خالد التيجاني النور، مرجع سابق.

نقابي يُعلن عن مطالب الشعب وينادي باسقاط النظام الحاكم. وفي ذلك الصدد يشير الشفيع خضر سعيد أن الثورة التكنولوجية الجديدة التي فرضها «تجمع المهنيين السودانيين» هي بدورها فرضت أفكار جديدة، إذ فرضت الانتقال من فكرة انتظار الزعيم إلى فكرة القيادي المسؤل، ومن فكرة المناضل الذي يحتكر النضال إلى فكرة النشاط الميداني الذي يتيح حرية المشاركة والنقاش والانتقاد، والانتقال من المنظومة الايديولوجية الصماء إلى الفضاء المفتوح، بحيث يسهم الجميع في التغيير. وبذلك أصبحت للثورة شكل جديد ولم تعد ثورة الطلائع السياسية والتنظيمات المعلبة، بل ثورة الإنسان العادي الذي يشارك برأيه في التغيير.[1] وبالتالي يمكن القول إن «تجمع المهنيين السودانيين» حقق معنى جديد لقيادة الثورات، وهي قيادة لا مركزية، ودون وجود رأس قيادي ولا شخصيات نقابية معروفة على العكس مما كان سابقًا. لم يلتف حول «التجمع المجهول» _كما يطلق عليه البعض_ البسطاء من جماهير الشعب فحسب، بل أكسبت القيادة الحكيمة لـ«تجمع المهنيين السودانيين» التفاف جميع القوى السياسية المعارضة من الأحزاب السياسية، وحركات الكفاح المسلح والتي شكلت مع بعضها قوى«إعلان الحرية والتغيير» الذي خاض التفاوضات مع المجلس العسكري لتسليم السلطة لحكومة مدنية.

وفيما يتعلق بدور **التجمعات النقابية وإدارة التفاوض مع المجلس العسكري** نجد أن «الجبهة الوطنية للهيئات» أخذت نصيب الأسد في الحكومة الانتقالية لثورة أكتوبر ١٩٦٤ بحكم ثقلها في المعارضة والنضال الذي خاضته قياداتها ضد الحكم العسكري. إذ نجحت في إحداث تغيير سياسي من أسفل إلى أعلى بسبب تماسك مكوناتها السياسية، وممارسة الضغوط على النظام الحاكم عن طريق المظاهرات والإضراب السياسي، حتى أجبرت الحكم العسكري على التنحي عن السلطة وسيطر قادة «الجبهة الوطنية للهيئات» على ثمانية مقاعد في البرلمان من أصل ١٥ مقعدًا، واستطاعو إزاحة المكون العسكري خلال فترة قصيرة، لتصبح السلطة مدنية بالكامل في يد القادة النقابيين. وبالتالي أصبحت حكومة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ مدنية خالصة، وحتى عندما حاول الرئيس عبود الاستمرار على رأس الدولة كان هناك إصرار وضغط من جهة الهيئات على حل المجلس العسكري وعدم قبول الرئيس عبود كرئيس رمزي للفترة الانتقالية، بل كان هناك اتجاه يدعو لمحاكمة جميع الضباط الذين نفذو الانقلاب العسكري في ١٩٥٨. ونستنتج من ذلك أن «الجبهة الوطنية للهيئات» كانت أكثر تماسكًا واستطاعت من خلال برنامجها السياسي الموحد الضغط على المجلس العسكري، وكسب الجولة في المفاوضات مع المجلس العسكري. أما «التجمع النقابي» ١٩٨٥ حدث فيه تراجع كبير، وكانت مفاوضة «التجمع النقابي» مع المجلس العسكري فيها شيء من الصعوبة، فالجيش كان يعتقد أن له الحق ان يحكم البلاد بموجب انحيازه لثورة الشعب، وحدث حول هذه المسألة نقاش حاد وصراعات، وفي نهاية الأمر تم الاتفاق على أن الفترة الانتقالية تُحكم بواسطة المجلس العسكري، أما مجلس الوزراء يكون مدني من كافة القوى السياسية والنقابية المشاركة في الثورة.[2] ويصنف انحياز الجيش لانتفاضة

١ الشفيع خضر سعيد، ومن هم «تجمع المهنيين السودانيين»؟، صحيفة القدس، ٢٧ يناير ٢٠١٩.

٢ مقابلة مع صديق الزيلعي، مصدر سابق.

الشعب بأنه انتقال من أعلى إلى أسفل تقوم به النخبة الحاكمة في الجناح الإصلاحي للمؤسسة العسكرية، وفي هذه الحالة تكون القوى التي قامت بالثورة _النقابات_ ضعيفة ودورها محدود في الفترة الانتقالية.١وبالتالي أُجبر «التجمع النقابي» على قبول المجلس العسكري كشريك في المرحلة الانتقالية، على أن تسلم السلطة للمدنيين بعد فترة انتقالية مدتها عام. وذلك على العكس مما حدث في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بقيادة «الجبهة الوطنية للهيئات» التي سيطر قادتها على حكومة الفترة الانتقالية وكونت حكومة مدنية بالكامل، حتى أطلق البعض عليها «حكومة جبهة الهيئات»

أما بالنسبة إلى حكومة الفترة الانتقالية لثورة ديسمبر ٢٠١٨، فقد حاول القادة النقابيين في «تجمع المهنيين السودانيين» تجاوز الأخطاء السابقة التي وقعت في ثورة أبريل١٩٨٥، التي أدت إلى سيطرة المجلس العسكري على الحكومة الانتقالية. إلا أن سقوط النظام الحاكم كان بانحياز المؤسسة العسكرية لثورة الشعب وانقلابها على الرئيس عمر، وبالتالي فهو تغيير سياسي مشترك بين القيادات العليا في الجيش وقيادة الثورة. على الرغم من ذلك أصر «تجمع المهنيين السودانيين» على تكوين حكومة مدنية بالكامل ومارس العديد من أساليب الضغط لتحقيق المدنية، استمر التفاوض بين «قوى إعلان الحرية والتغيير» لمدة أربعة أشهر وكانت أطول فترات التفاوض مقارنة مع المفاوضات في الثورتين السابقتين، مما دعا «تجمع المهنيين السودانيين» لتنفيذ الاضراب السياسي والعصيان المدني للضغط على المجلس العسكري. وقد ساهم تدخل القوى الأقليمية والدولية في تعقيد التفاوضات، إذ كانت بعض الدول غير راضية عن حدوث تغيير سياسي وتحول ديمقراطي في السودان، لأن ذلك سيهدد مصالحها ومخططاتها وقد يلغي اتفاقياتها السابقة مع حكومة الانقاذ. وفي نهاية الأمر تم الاتفاق على تكوين مجلس سيادي مشترك بين العسكر والمدنيين ومجلس وزراء مدني ومجلس تشريعي مدني.

وبذلك يمكننا القول إن التجمعات النقابية المتمثلة في «الجبهة الوطنية للهيئات» ١٩٦٤ و«التجمع النقابي» ١٩٨٥ و«تجمع المهنيين السودانيين» ٢٠١٨ ، استطاعت بواسطة السلمية والقيادة الرشيدة وفرض العصيان المدني؛ أن تطيح بثلاث أنظمة عسكرية ونجحت في إحداث تغيير سياسي في السودان باستبدال الأنظمة الحاكمة، إلا أنها لم تخلق تحول ديمقراطي مستدام. وهو ما يحلنا إلى التساؤل حول : لماذا تنجح التجمعات النقابية في اسقاط الأنظمة الحاكمة وإحداث تغيير سياسي، ثم تتفكك وتفشل في تحقيق التحول الديمقراطي؟

٥,٢ إخفاق التجمعات النقابية في إحداث انتقال ديمقراطي في السودان:

يُعتبر التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي عمليتين متلازمتين مع الحراكات الثورية. يُعرف التغيير السياسي بأنه عملية استبدال نظام حكم بنظام حكم آخر، ويكون هذا الاستبدال في أغلب الأحيان فوقي فقط ولا يمس التركيبة الاجتماعية للسلطة السياسية، بل يكون عبارة عن تغيير للرموز الموجودة في قمة هرم السلطة، وبالتالي لا تتغير هياكل الحكم القديمة وتبقى

١ حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

نفس القاعدة السياسية.[1] أما الانتقال الديمقراطي فهو مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم(الديكتاتوري)، ليحل محله نظام ديمقراطي جديد.[2] ويعرفه صامويل هنتغتون بأنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم، والذي يتضمن التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب والانتخابات الحرة، إذ يتسم هذا النهج الديمقراطي بتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار للناخبين ووجود مؤسسات سياسية تستوعب هذا التحول.[3]

يشير عزمي بشارة في هذا الصدد أنه لابد من التمييز بين نجاح الثورة والانتقال الديمقراطي، فالكثير من مؤيدي ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٢) كانوا يعتقدون أن التخلص من النظام السلطوي الحاكم يعني الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، ولكن شروط تفجر الثورات حتى نجاحها في اسقاط النظام تختلف عن شروط التحول الديمقراطي. ويكمل «هذان أمران مختلفان يربط بينهما تأثير نمط الاستبداد ونمط التخلص منه، وطبيعة القوى الثورية، في مسار الانتقال الديمقراطي» [4] وبناءً على ما سبق يمكننا القول إنه قد لا تكون الديمقراطية نتيجة حتمية لأي تغيير سياسي، فقد يحدث التغيير ولكن لا يقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام.

وبالتالي فإن الثورتين السابقتين في أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ أدت إلى اسقاط أنظمة حكم عسكرية شمولية، وتشكيل حكومات انتقالية، ولكنها لم تتحول إلى حكومات ديمقراطية مستقرة.[5] ويعود ذلك إلى المعوقات والتحديات التي لم تتيح لحكومات الثورتين السابقتين من تنفيذ برامجها التي تمهد لبناء مؤسسات ديمقراطية. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديات داخل التجمعات النقابية نفسها مثل انعدام الوحدة والانسجام بين القوى النقابية الثورية، وعدم وجود رؤية استراتيجية وبرنامج واضح لفترة ما بعد الثور، فالقوى النقابية الثورية كانت تتكاتف من أجل إسقاط النظام، وبعد أن تنجح في ذلك تتفكك وتظهر الخلافات داخلها، بالإضافة إلى عدم تجانس خطاب القوى النقابية نسبة لتعدد اللانتماءات السياسية داخل التجمع النقابي الواحد. أما التحديات السياسية فتمثلت في العقبات التي واجهت النقابات المهنية-العمالية من قِبل بقية القوى السياسية الموجودة في السودان والتي تعمل على قطع الطريق أما التجمعات من تحقيق أهداف الثورات التي تحالفت من أجلها.

فشلت حكومة الفترة الانتقالية لثورة أكتوبر ١٩٦٤ بقيادة«الجبهة الوطنية للهيئات» في تحقيق الشعارات التي رفعتها، وذلك بسبب تآمر القوى السياسية التقليدية «الرجعية»على حكومة جبهة الهيئات والتخطيط لاسقاطها.[6] ونجحت القوى التقليدية في تفكيك القوى الثورية الحديثة من خلال الاعتماد على قاعدتها الشعبية العريضة ووزنها بين القبائل، لأن البرنامج الذي طرحته «الجبهة الوطنية للهيئات» يهدد زعامة تلك القوى التقليدية، وبالتالي سيطرة الأحزاب

١ عوض أحمد سليمان، مرجع سابق.

٢ حسنين إبراهيم، مرجع سابق.

٣ Samuel Huntington, Political order in changing Society,)New Haven: Yale university press, ١٩٨٩(, P٢٣.

٤ عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، (بيروت، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠)، ص ٢٥٠.

٥ عوض أحمد سليمان، مرجع سابق.

٦ مقابلة مع النقابي هاشم محمد أحمد، مرجع سابق.

السياسية التقليدية على الحكم وعادت المناورات السياسية فيما بينها، الأمر الذي أدى تنفيذ الانقلاب العسكري الثاني بعد فترة برلمانية مدتها أربع سنوات (١٩٦٥-١٩٦٩).

أما «التجمع النقابي» ١٩٨٥ فلم يجد فرصة التمثيل في حكومة الفترة الانتقالية حتى يحقق برنامجه، وبسبب قصر الفترة الانتقالية لم يجد نصيب من السلطة في الحكومة البرلمانية الثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩) بسبب رفض المجلس العسكري الانتقالي لتمثيل القوى النقابية في البرلمان؛ بتحريض من حزب «الجبهة الإسلامية القومية». وتمكنت القوى التقليدية من الفوز في الانتخابات نتيجة لاتساع قواعدها الجماهيرية. حتى انتهى الأمر بانقلاب الإسلاميين في يونيو ١٩٨٩.

وعليه نلاحظ أنه وبالرغم من أن القوى النقابية هي التي تقود الثورات لإزاحة الأنظمة الديكتاتورية العسكرية، إلا أنها لا تُحظى بنصيب من السلطة وفي هذا الصدد يشير أمين مكي أنه «سرعان ما تقوم القوى الحزبية التقليدية بتولي زمام الحكم بعد الانتخابات العامة وتتراجع القوى الحديثة إلى مواقعها في هيئاتها النقابية ومؤسساتها الأخرى لتصبح قوى مطلبية تعاديها الحكومات المنتخبة»[١]. وبالتالي فإن هذا التهميش للقوى النقابية في المؤسسات البرلمانية يجعلها في مواجه مباشرة مع الحكومات الحزبية المنتخبة، ومن ثم المؤسسة العسكرية.

وأخيرًا هل ستتجاوز حكومة الفترة الانتقالية لـ«تجمع المهنيين السودانيين» التحديات التي واجهتا الحكومات الانتقالية السابقة؛ وتمهد الطريق لإحداث تحول ديمقراطي مستدام في السودان؟ أم ستعجز عن تنفيذ برنامجها الانتقالي لبناء مؤسسات ديمقراطية ويأتي نتيجة عجزها انقلاب عسكري رابع لتبدأ دورة جديدة من دورات «الدائرة الخبيثة» في السودان؟

١ أمين مكي مدني، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص٦٦.

الخاتمة

لعبت الحركة النقابية السودانية دورًا مهمًا وواضحًا في الساحة السياسية من (١٩٦٤-٢٠١٨)، على الرغم من محاولات الأنظمة العسكرية المتعاقبة من تفكيك النقابات العمالية والمهنية ووضع العقبات في طريقها، كما مورست شتى الأساليب القمعية تجاه القادة النقابيين، إلا أن التنظيمات النقابية ظلت تناضل من أجل استعادة شرعيتها وكيانها، وكانت تعيد بناء نفسها وتتحالف في تجمعات وأجسام نقابية من أجل استعادة الديمقراطية.

نجحت التجمعات النقابية في كل من ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ وديسمبر ٢٠١٨ من اسقاط ثلاث أنظمة عسكرية شمولية، من خلال التظاهر السلمي والاضراب السياسي، كما تولت مهمة التفاوض مع المؤسسة العسكرية وتشكيل حكومة الفترات الانتقالية. وما كان لهذه الثورات الثلاث أن تأخذ مسارها الذي خلده التاريخ لها؛ لولا قيادة التجمعات النقابية للانتفاضات الشعبية منذ بدايتها. وبالتالي أثبتت النقابات العمالية-المهنية قدرتها على التأثير في الشارع السوداني وزحزحة أركان الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى استهداف الحكومات العسكرية للنقابات، بحلها وتفكيكها ومصادرة ممتلكاتها وتشريد أعضائها، ويعود ذلك لمعرفة الأنظمة الديكتاتورية بالدور الطليعي الذي تلعب النقابات في التغيير السياسي في السودان.

كما اتضح لنا دور الحركة الطلابية السودانية كأحد القوى الثورية المؤثرة في الساحة السياسية السودانية. إذ أُشعلت نيران ثورة أكتوبر ١٩٦٤ من خلال المحاضرات والندوات السياسية التي أثارها طلاب اتحاد جامعة الخرطوم. كما كان الطلاب في طليعة الانتفاضة الشعبية لثورة أبريل ١٩٨٥، إذ خرج أول موكب احتجاجي من طلاب جامعة امدرمان الإسلامية وطلاب معهد الدراسات التكنولوجية، بعد ان اغلقت جامعة الخرطوم بسبب الأحداث التي وقعت في فبراير ١٩٨٥ حول اعدام المفكر محمود محمد طه. وبذلك نلاحظ أن الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية والعمالية هم من يتولون زمان المبادرة بالخروج ضد الأنظمة العسكرية ومعارضتها. أما الأحزاب السياسية فتأتي لاحقًا لتوقع مع التجمعات النقابية ميثاق الثورة وتشارك في حكومات الفترة الانتقالية.

وبالرغم من أن التجمعات النقابية(القوى الحديثة) هي من يتحمل أعباء النضال ضد الحكومات العسكرية وتلعب دور كبير في قيادة الحراكات الثورية من أجل التغيير السياسي واستعادة الديمقراطية، إلا أن الأحزاب السياسية(التقليدية) هي من يجني ثمار النضال النقابي، بسبب اتساع قواعدها الميكيانيكة في كافة أنحاء السودان. وبالتالي فإن القوى الحديثة لا تجد نصيبها من السلطة في مؤسسات الدولة، بل وفي كثير من الأحيان يتم ابعادها من قِبل الأحزاب التقليدية، لتصبح قوى مطلبية معادية للحكومات المنتخبة، ويرجع ذلك إلى عجزها عن جذب الطبقة غير المتعلمة ومد جذورها في الأرياف وأقاليم السودان.

من خلال المقارنة بين التجمعات النقابية التي قادت الثورات الثلاث في الفترة (١٩٦٤-٢٠١٨) نستنتج أن قيادة «تجمع المهنيين السودانيين» لثورة ديسمبر ٢٠١٨ حدث فيها قطع مع الثورتين السابقتين، إذ قدم التجمع

طريقة جديدة في قيادة الحراك الثوري وإعادة بناء الفضاء السياسي السوداني متجاوزًا الأطر التقليدية القديمة، وذلك من خلال القيادة المجهولة واستخدام الأدوات التكنولوجية الجديدة (الإسفيرية) لتعبئة الشارع السوداني.

وبذلك نصل إلى أن دور التجمعات النقابية في السودان لها خصوصية تميزها عن دور النقابات في أنحاء العالم، وهي خصوصية التركيز على العمل السياسي أكثر من المطالب الاقتصادية والاجتماعية. فالنقابات العمالية-المهنية في السودان تعتبر قوى فاعلة ومؤثرة في الساحة السياسية، ونستدل على ذلك بتمكنها من اسقاط ثلاث أنظمة عسكرية في تاريخ السودان المعاصر، وبالتالي فهي تخفي مطالبها السياسية وراء المطالبة بالديمقراطية من أجل المشاركة في السلطة، بدلًا من أن تهتم بالدفاع عن مطالب العمال التشغيلية والاقتصادية من تحسين بيئة العمل وزيادة الأجور.

المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية:

المصادر:

- «الميثاق الوطني لثورة لحكومة ثورة أكتوبر١٩٦٤» الخرطوم: دار الوثائق القومية.
- البيان الأول لثورة الانقاذ الوطني، ٣٠يونيو ١٩٨٩.
- تومسون، كليف، **يوميات ثورة أكتوبر ١٩٦٤**، ترجمة وتحرير: بدرالدين حامد الهاشمي، كتاب غير منشور، ٢٠٢٠.
- «أصبح السودان دولة مستقلة ذات سيادة»، **جريدة الرأي العام**، العدد ٣٣، ١٩\١٢\ ١٩٥٥.
- جريدة الصحافة، العدد ٨٠٢٦، ٧\٤\ ١٩٨٥.
- الحاج، الحاج عبدالرحمن، **ملامح من تاريخ الحركة النقابية، : أضواء على التراث النقابي في السودان (يوليو ١٩٤٧-يوليو ١٩٧١)**، مؤسسة فرديش إيبرت الألمانية، ٢٠٠١.
- الحزب الشيوعي السوداني، **ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي**، الخرطوم، دار الفكر الاشتراكي،١٩٦٥م.
- المرسوم الدستوري الثاني، «قانون الإجراءات والسلطات الانتقالية لسنة

١٩٨٩»، ١٩٨٩\٦\٣٠.

- ميثاق انتفاضة أبريل ١٩٨٥، ٦ \٤\ ١٩٨٥.
- قانون نقابات العمال لعام ٢٠١٠، المجلس الوطني،٣ فبراير ٢٠١٠.

المقابلات:

- مقابلة مع النقابي صديق الزيلعي، ٣ فبراير ٢٠٢١.
- مقابلة مع النقابي أبو الحسن مصطفى، ٢١ فبراير ٢٠٢١.
- مقابلة مع النقابي هاشم محمد أحمد، ٢٠ مارس ٢٠٢١.

التقارير الأخبارية:

- تجمع المهنيين السودانيين يرفع بمذكرة لوزارة العمل ويطالب بزيادة الحد الأدنى من الأجور، **الراكوبة**، ٢٠١٨\١١\٢٢، https://bit.ly/٣dwGhnd.
- الجيش السوداني يعلن اعتقال البشير وتولي السلطة، **قناة الجزيرة**، ٢٠١٩\٤\١١، https://bit.ly/٢PidBGD.
- فضل، أحمد، «نقابات السودان .. ضحايا التغيير السياسي»، **تقرير صحفي قناة الجزيرة**، ٢٠١٩\٤\٢٩، https://bit.ly/٣m٤sGYn.
- ما هو تجمع المهنيين السودانيين؟، **قناة الحرة**، ٢٠١٩\٤\١٧، https://arbne.ws/٣dddvIi.
- موقع فرنسي: تجمع المهنيين السودانيين لا يزال لغزا مجهولا، **قناة الجزيرة**، ٢٠١٩\٥\٢، https://bit.ly/uL١٨٦٢٣.

الكتب:

- حسين، التيجاني، **الفيضان: الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس-أبريل**، لندن: دار العروبة للطباعة والنشر، ١٩٨٥.
- عبداللطيف، صلاح، **عشرة أيام هزت السودان**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٥.
- إبراهيم، فاروق محمد، «التطلعات الكبرى لأكتوبر»، **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية ١٩٦٤-٢٠١٤م: نهوض السودان الباكر**، تحرير حيدر إبراهيم علي وآخرون، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠١٤.
- أبوشوك،أحمد إبراهيم وعبدالسلام، الفاتح عبدالله، **الانتخابات البرلمانية في السودان ١٩٥٣-١٩٨٦ مقاربة تاريخية-تحليلية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ط٢، ٢٠٢٠.
- أسعيد، محمد توهيل فايز عبد، **علم الاجتماع السياسي**، بيروت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- أسعيد، محمد فايز عبد، **قضايا علم**

السياسة العام: سلسلة السياسة والمجتمع، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

- بشارة، عزمي، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.
- بشير، محمد عمر، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩**، ترجمة: هنري رياض، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧.
- جادين، محمد علي، **تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان: دراسة توثيقية في إنجازات وإخفاقات النظام الديمقراطي ١٩٨٥-١٩٨٩**، القاهرة: دار المصورات للنشر، ٢٠١٩.
- الصادق المهدي، **الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة**، مركز أبحاث ودراسات الأمة، ١٩٩٠.
- الخير، أحمد بابكر محمد، «جبهة الهيئات: موعد قصير الأجل مع التاريخ»، **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية ١٩٦٤-٢٠١٤م: نهوض السودان الباكر**، تحرير حيدر إبراهيم علي وآخرون، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠١٤.
- طه، فدوى عبدالرحمن علي، **تاريخ السودان المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٩م دراسة تاريخية -توثيقية**، الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، ٢٠٢٠.
- العباسي، سرحان غلام حسين، **التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣-٢٠٠٩ دراسة تاريخية-توثيقية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
- القدال، محمد سعيد، **تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠-١٩٥٥**، الخرطوم، مركز عبدالكريم ميرغني، ٢٠٠٢.
- قلندر، محمود، **السودان ونظام الفريق عبود ١٧نوفمبر٥٨-٢١أكتوبر٦٤: مراجعة صحفية لملابسات التدشين الأول للمؤسسة العسكرية في دهاليز السياسة السودانية**، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- كمير، الواثق، «القوى الاجتماعية الحديثة في السودان.. مفهوم نقابي أم سياسي»، **السودان: البحث عن بديل**، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤.
- المحجوب، محمد أحمد، **الديمقراطية في الميزان**، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
- محمد، حسن مكي، **الحركة الطلابية السودانية: بين الأمس واليوم**، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٧.
- محمود، محمد، **السودان وفشل المشروع الإسلامي**، لندن: مركز

الدراسات النقدية للأديان، ٢٠١٩.

- مدني، أمين مكي، «دعوة للحوار حول حزب سياسي جديد في السودان»، **السودان: البحث عن بديل**، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤.

المقالات:

- إبراهيم، حسنين توفيق، «الانتقال الديمقراطي: إطار نظري»، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٣.
- أبوشوك، أحمد إبراهيم ومحمد، صلاح الدين، «الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢٢) التحديات والآفاق»، **لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد ٦، مايو ٢٠٢٠.
- أرباب، ليلى سيد مصطفى، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، د ت.
- تقرير: «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، **وحدة الدراسات السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠٢٠.
- خوجلي، محمد علي، «تجمع المهنيين السودانيين(جذوره ووظيفته وطبيعته)»، **سودانيل**. ٢ يناير ٢٠١٩، https://ly.bit//:PlgBvD٢ .
- الساعوري، حسن علي، «تأصيل العمل النقابي»، **ورقة مقدمة في مؤتمر الحوار النقابي**، الخرطوم: قاعة الصداقة، أغسطس ١٩٩٠.
- سلمان، سلمان محمد أحمد، «كيف ولماذا نجح الإسلاميون في إجهاض انتفاضة أبريل ١٩٨٥؟ دروس لثورة ديسمبر ٢٠١٨»، **سودانيل**، مايو ٢٠١٩، https://ly.bit//:xSSZpN٣ .
- سليمان، عوض أحمد، «الثورات السودانية تغيير سياسي أم تحول ديمقراطي: قراءة في ثورة ١٩ ديسمبر ونتائجها»، **تحليل سياسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٩.
- عبدالرزاق، محمد محمد الأمين، «من تاريخ الحزب الجمهوري السوداني»، **الفكرة الجمهورية**، https://ly.bit//:lwXeSi٣..
- عيسى، الشفيع خضر، « ومن هم «تجمع المهنيين السودانيين»؟ »، **صحيفة القدس**، ٢٧ يناير ٢٠١٩.
- مصطفى، عزة، «هذا هو تجمع المهنيين السودانيين»، **مجلة بدايات**، العدد ٢٣، ٢٠١٩.
- النور، خالد التيجاني، «الانتفاضة السودانية: فرص التحولات وتحديات البديل»، **لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد ٣،

أغسطس ٢٠١٩.

الرسائل العلمية:

- حسين، عادل عثمان، «**الدور الوطني للحركة العمالية في السودان ١٩٠٠-١٩٤٦** » (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ١٩٨٩).
- تاج الدين، طه مجاهد، «**دور نقابات العمال في إدارة التنمية في السودان**» (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠١٥).
- أحمد، أحلام جيلاني علي سيد، «**أثر الحركة النقابية على استقرار الأنظمة السياسية في السودان ١٩٠٠-١٩٨٩**» (رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ٢٠١١)

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Berridge, W.J., **Civil Uprisings in modern Sudan: "The Khartoum springs 1964 and 1985"**, (London: Bloomsbury Academic, 2015).
- Dwamena, Anakwa, "The Historical precedents of the current uprising ", **The New Yorker**, 8\2\2019.
- ffendi, Abd elwahab,-a-El Revolutionary anatomy: the lesson of the Sudanese revolutions of October 1964 and April 1985, **Contemporary Arab Affairs** 2012, Vol 5, issue 2, pp 292-306.
- Hasan, Yusuf Fadl, "The Sudanese Revolution of October 1964", **The Journal of Modern African Studies**, vol 4,(1967), Pp491-509.
- Hassan, Mai, kodouda, Ahmed, Sudan's uprising: The fall of a Dictator, **Journal of Democracy**, October 2019, vol 30, issue 4, Pp 89-103.
- Samuel Huntington, **Political order in changing society**, (New Haven: Yale university press, 1989).